المجلس العمومي في ولاية بغداد
الدورة الانتخابية الأولى ١٤ – ٢٢ تشرين الأول ١٩١٣م

أ.م.د. سامي ناظم حسين المنصوري

كلية التربية / جامعة القادسية

تسليم البحث: ٢٠١٦/١٢/٣٠ قبول النشر : ٢٠١٧/٢/٢٦

تقديم :

عرفت الدولة العثمانية الحياة التشريعية والبرلمانية منذ عام ١٨٧٧م حينما عقد أول مجلس نيابي في الدولة وهو (مجلس المبعوثان العثماني) ، وبموجب القوانين التي أصدرتها الدولة العثمانية بدءاً من عام ١٨٦٤م فقد نصت على تشكيل مجالس عمومية في جميع الولايات العثمانية ، ويكون عمل هذه المجالس مشابهاً لعمل مجلس المبعوثان العثماني في العاصمة العثمانية . وفي أواخر ستينات وسبعينات القرن التاسع عشر الميلادي تشكلت بعض المجالس العمومية في الولايات العثمانية الواقعة في الجانب الأوربي الذي كان يسمى في العهد العثماني بـ (روم ايلي) . وقد شهد عمل المجالس العمومية للولايات انتكاسة في عام ١٨٧٨م حينما قام السلطان العثماني عبد الحميد الثاني بتعطيل الدستور وحل مجلس المبعوثان وإلغاء المجالس العمومية للولايات العثمانية .

وبعد ثورة عام ١٩٠٨م الذي قادته جمعية الاتحاد والترقي فقد بدأ عهد جديد في تاريخ الدولة العثمانية سمي بالعهد الدستوري ، إذ تم فيه إعادة العمل بالدستور العثماني وعقد مجلس المبعوثان ، وإعادة تشكيل المجالس العمومية في الولايات العثمانية . وكانت أول ولاية عربية – عثمانية يؤسس فيها مجلس عمومي هي ولاية سوريا عام ١٩٠٨م ، ثم ولاية حلب عام ١٩١٣م ، وولاية بغداد عام ١٩١٣م .

ومن هنا جاء اختيار هذا البحث لتسليط الضوء على التجربة البرلمانية والتشريعية في ولاية بغداد من خلال دراسة مجلسها العمومي في دورته الانتخابية الأولى عام ١٩١٣م . ولذا فأن لهذا البحث أهمية كبيرة جداً فهو ودون مبالغة الدراسة الأولى التي تناولت بالتفصيل المجلس العمومي لولاية بغداد بالاعتماد على المصادر الأصيلة وفي مقدمتها الصحفية الرسمية لولاية بغداد (الزوراء

) التي نشرت محاضر أو جلسات المجلس العمومي ، ومن خلال الصحيفة الرسمية للدولة العثمانية (تقويم وقايع) التي نشرت المواد القانونية الخاصة تنظيم عمل المجالس العمومية .

المحور الأول : تشكيل المجلس العمومي للولاية :

نص قانون الولايات العثماني الصادر عام ١٨٦٤م في المادة (٢٥) منه على تشكيل مجلس عمومي في كل ولاية ليكون بمثابة مجلس نيابي مصغر على مستوى الولايات ، يضم أعضاء مسلمين وغير مسلمين ، ويكون برئاسة والي الولاية [١] . أما مهام هذا المجلس فقد حددتها المادة (٢٧) وكانت تتمثل بالنظر في سبل العناية بالطرق والمعابر ، ومناقشة الأمور التي تخص بناء وأعمار الأبنية الحكومية ، ومناقشة الوسائل التي تكفل تطور التجارة والصناعة ، وتدقيق ضرائب الألوية والاقضية والنواحي والقرى وتقديم المقترحات لتعديلها عند وجود الحاجة [٢] .

وفي قانون إدارة الولايات العمومية لعام ١٨٧١م أضيفت لعمل المجلس العمومي مهام أخرى منها المصادقة على بعض القرارات التي يتخذها مجلس إدارة الولاية ، ومناقشة المشاكل التي يحولها والي الولاية والحكومة العثمانية في اسطنبول إلى هذا المجلس ، ومناقشة الأعمال الإدارية الحكومية للولاية وشؤونها العامة [٣] .

وفي ١٦ آذار ١٩١٣م صدر قانون الولايات الجديد ، وجاء في المادة (١٠٣) منه ، أن كل وحدة إدارية بدرجة قضاء في ولايات الدولة العثمانية يحق لها الاشتراك في انتخابات المجلس العمومي للولاية بشرط أن يبلغ عدد سكانها (١٢٥٠٠) نسمة من الذكور . كما حددت تلك المادة عدد أعضاء كل قضاء وفقاً لعدد السكان ، فإذا كان عدد سكان القضاء يتراوح ما بين (١٢٥٠٠ – ١٨٧٠٠) نسمة من الذكور يترشح عنه عضو واحد في المجلس العمومي ، وإذا كان عدد سكانه يبلغ (٣٠٢٠٠) نسمة من الذكور يرشح منه عضوين اثنين فقط ، أما إذا بلغ عدد سكان القضاء (٣٧٥٠٠) نسمة من الذكور فله ثلاثة أعضاء ، وإذا تجاوز عدد سكان القضاء عن (٣٧٥٠٠) رجلاً فيترشح منه أربعة أعضاء أو أكثر [٤] .

وقد وسع القانون في المادة (١٣٤) من عمل وصلاحيات المجلس العمومي للولايات فقد منح المجلس حق النظر في المسائل الخاصة بالحكومة العثمانية المركزية في اسطنبول ، وطلب تعديل الأحكام القانونية التي لا تتلاءم مع أوضاع الولاية ، وتدقيق وإقرار الموازنة [٥] المالية للولاية [٦] . وحددت المادة (١٠٦) الأشخاص الذين يحق لهم الترشح لعضوية المجلس العمومي وهم كل من الأعيان والمبعوثين وموظفي الإدارة الحكومية في عاصمة الدولة العثمانية وولاياتها المختلفة ، والمقاولين والمتعهدين وملتزمي الضرائب والرسوم . أما مدة الخدمة في المجلس العمومي فقد

حددتها المادة (١٠٨) بأربعة أعوام ، في حين أجازت المادة (١١٠) انتخاب أعضاء جدد في المجلس بدلاً من الأعضاء المتوفين أو الذين يتم إعفائهم ، وقد أوضحت المادة (١٠٩) أسباب إعفاء الأعضاء حينما يرتكب احدهم جناية أو جنحة مخلة بالشرف ، أو يغيب عن اجتماعات المجلس دون عذر مشروع لمدة تتجاوز نصف مدة انعقاد الدورة ، ومدة انعقاد الدورة الانتخابية الواحدة حددتها المادة (١١٢) وهي (٤٠) يوم فقط في السنة الواحدة [٧] .

وأشارت المادة (١١٦) إلى انه يصرف لكل عضو يحضر جلسات المجلس اليومية مخصصات نقل قدرها (٥٠) قرش ، فضلاً عن منحه راتباً شهرياً قدره (٢٥٠٠) قرش . وأعطت المادة (١٢٥) الحق لوالي الولاية بتأجيل اجتماعات المجلس لمدة أسبوع واحد في الحالات الضرورية ، بشرط إخبار وزارة الداخلية . كما منحته حق حل المجلس العمومي بعد بيان الأسباب الموجبة بحله لوزارة الداخلية التي بدورها ترفعها إلى مجلس الوزراء العثماني وبعد إقراره يعرض القرار على السلطان لإصدار الإرادة السنية بحله ، بعدها يتم إجراء انتخابات جديدة خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر . وبينت المادة (١١٨) أن رئيس المجلس العمومي هو والي الولاية ، ويمكن انتخاب رئيس ثان وكاتب للمجلس ، وأن المجلس يعقد اجتماعاته بحضور ثلثي أعضائه (١٢ عضواً) بموجب المادة (١١٥) [٨] .

كما بينت المادة (١٣٥) أن مقررات المجلس العمومي تكتسب درجة القطعية بعد تصديق الوالي عليها ، وللوالي حق الاعتراض على تلك المقررات خلال مدة عشرون يوماً من تاريخ المحضر ، وفي تلك الحالة يتم تدقيق المقررات في مجلس شورى الدولة في اسطنبول ، وهذا المجلس ملزم بإصدار قراره خلال مدة أقصاها شهرين [٩] .

١- انتخابات المجلس العمومي في الولاية :

تأخر تأسيس المجلس العمومي في ولاية بغداد حتى شهر تشرين الأول من عام ١٩١٣م [١٠] ، ففي ٨ أيلول ١٩١٣م جرت انتخابات أعضاء أول مجلس العمومي لولاية بغداد [١١] . والجدير بالذكر أن المادة (١٠٥) من قانون الولايات لعام ١٩١٣م قد أشارت أن المرشحين لعضوية المجلس العمومي يجب أن يكونوا من أهالي القضاء نفسه ، كما بينت المادة (١٠٤) طريقة الانتخاب وهي نفسها الطريقة المتبعة في انتخاب النواب في مجلس المبعوثان العثماني ، وهي انتخابات بمرحلتين ، الأولى ينتخب فيها الناخبون من الدرجة الأولى مرشحين آخرين للدرجة الثانية ، وفي حالة فوز المرشحين من الدرجة الثانية فهؤلاء هم الذين يقومون بانتخاب أعضاء المجلس العمومي . وتتم الانتخابات في مقر دائرة البلدية في مركز كل قضاء وبإشراف لجنة يتم تشكليها لهذا الغرض [١٢] .

وقد جرت الانتخابات في لواء بغداد يوم الاثنين الموافق ٨ أيلول ١٩١٣م في مقـر مجلـس إدارة الولاية ، وكان الفائزين فيها على النحو الآتي [١٣] :

جدول رقم (١)

الفائزون بالانتخابات المجلس العمومي عن لواء بغداد

العضو	عدد الأصوات
عبد الرحمن النقيب [١٤]	٦٢
عزرا مناحيم صـالح دانيـال [١٥]	٣٦
عبد الجبار الخياط [١٦]	٢٥
عبد الرحمن الحيدري [١٧]	٢٤
عبد الله سالم الحيدري	٢٤
محمد سعيد النقشبندي [١٨]	٢٤
عاكف الالوسي [١٩]	٢٢

وكان الأعضاء الفائزين بعضوية المجلس العمومي لولاية بغداد [٢٠] على النحو الآتي :

جدول رقم (٢)

الفائزون بعضوية المجلس العمومي في ولاية بغداد

اللواء	القضاء	الأعضاء
بغداد [٢١]	بغداد	عبد الرحمن النقيب ، محمد سـعيد النقشـبندي ، عبـد الـرحمن الحيدري ، عبد الله سالم الحيدري ، عاكف الالوسي ، عبد الجبـار الخياط ، عزرا مناحيم صالح
	الكاظمية	الشيخ عبد الحميد الكليدار [٢٢] ، عبد الحسين الجلبي [٢٣]
	الجزيرة (الصويرة)	عبد الرحمن آل جميل [٢٤]
	خانقين	عبد المجيد آل الحاج احمد

	بدرة	محمد طاهر آل صالح
	سامراء	عبد الحميد الالوسي ، علي علاء الدين الالوسي [٢٥]
	مندلي	عبد الله آل معروف
	عانة	الشيخ إبراهيم الراوي [٢٦]
	الدليم	احمد النقيب ، يوسف السويدي
	خراسان	سيد داود افندي ، حيدر الحيدري ، حسين افندي آل درويش علي
	العزيزية	عبد المجيد آل جميل [٢٧]
	كوت الإمارة	سيد جاسم افندي
الديوانيـــــة [٢٨]	الديوانية	فؤاد الجيبه جي [٢٩] ، صادق الاعرجي
	الحلة	رؤوف الأمين [٣٠] ، خورشيد بك
	السماوة	محمد طاهر السماوي [٣١]
	الشامية	مبدر الفرعون آل فتلة ، مسلم افندي
كربلاء [٣٢]	كربلاء	هادي آل كمونة ، عبد الجليل آل وهاب ، محمد سعيد الراوي [٣٣]
	النجف	علي (محمد علي) بحر العلوم [٣٤] ، علي الكليدار
	الهندية	عبد المهدي الحافظ [٣٥] ، فخري آل كمونة [٣٦]
	الرزازة	لم ينتخب عضو عن القضاء

٢- الانحدار الديني (المذهبي) والقومي ومجال العمل لأعضاء المجلس :

جدول رقم (٣)

الانحدار الديني (المذهبي) والقومي ومجال العمل لأعضاء المجلس العمومي لولاية بغداد

العضو	القضاء	الديانة	مجال العمل أو الوظيفة
عبد الرحمن النقيب	بغداد	مسلم – سني	علوم الدين والقضاء
محمد سعيد النقشبندي	بغداد	مسلم – سني	علوم الدين
عبد الرحمن الحيدري	بغداد	مسلم – سني	الإدارة والقضاء
عبد الله سالم الحيدري	بغداد	مسلم – سني	–

عاكف الالوسي	بغداد	مسلم – سني	الإدارة
عبد الجبار الخياط	بغداد	مسيحي	إدارة وقانون
عزرا مناحيم صالح	بغداد	يهودي	الإدارة والتجارة
عبد الحميد الكليدار	الكاظمية	مسلم – شيعي	سادن العتبة الكاظمية
عبد الحسين الجلبي	الكاظمية	مسلم – شيعي	الإدارة والقضاء
عبد الرحمن آل جميل	الجزيرة	مسلم – سني	الإدارة
عبد المجيد آل الحاج احمد	خانقين	مسلم – سني	–
عبد المجيد آل جميل	العزيزية	مسلم – سني	القضاء
محمد طاهر آل صالح	بدرة	مسلم (؟)	عضو مجلس إدارة القضاء
جاسم أفندي	كوت الإمارة	مسلم – شيعي	عضو مجلس إدارة القضاء
عبد الحميد الالوسي	سامراء	مسلم – سني	علوم الدين
علي الالوسي	سامراء	مسلم – سني	علوم الدين والقضاء
عبد الله آل معروف	مندلي	مسلم – سني	–
إبراهيم الراوي	عانة	مسلم – سني	علوم الدين
احمد النقيب	الدليم	مسلم – سني	–
يوسف السويدي	الدليم	مسلم – سني	علوم الدين
حيدر الحيدري	خراسان	مسلم – سني	الإدارة
داود افندي	خراسان	مسلم – سني	–
حسين آل درويش علي	خراسان	مسلم – شيعي	–
رؤوف الأمين	الحلة	مسلم – سني	عضو مجلس إدارة القضاء
خورشيد بك	الحلة	مسلم – سني	الإدارة
صادق الاعرجي	الديوانية	مسلم – شيعي	وجيه
فؤاد الجيبه جي	الديوانية	مسلم – سني	القانون
مسلم أفندي	الشامية	مسلم – (؟)	–

مبدر آل فرعون	الشامية	مسلم – شيعي	شيخ عشيرة
محمد طاهر السماوي	السماوة	مسلم – شيعي	علوم الدين
هادي آل كمونة	كربلاء	مسلم – شيعي	من وجهاء المدينة
عبد الجليل آل وهاب	كربلاء	مسلم – شيعي	من وجهاء المدينة
محمد سعيد الراوي	كربلاء	مسلم – سُني	علوم الدين
محمد علي بحر العلوم	النجف	مسلم – شيعي	علوم الدين
علي الكليدار	النجف	مسلم – شيعي	سادن العتبة العلوية
عبد المهدي الحافظ	الهندية	مسلم – شيعي	إداري وبرلماني
فخري آل كمونة	الهندية	مسلم – شيعي	وجيه وتاجر

٣- افتتاح المجلس العمومي :

في يوم الأحد الموافق ٥ تشرين الأول ١٩١٣م دعي أعضاء المجلس العمومي لحضور الاجتماع الأول الذي سوف يعقد يوم الثلاثاء الموافق ١٤ تشرين الأول ١٩١٣م [٣٧] . وفي الساعة الثانية بعد الظهر من يوم الثلاثاء الموافق ١٤ تشرين الأول ١٩١٣م تم افتتاح المجلس العمومي للولاية في المقر المخصص له ضمن مبنى مجلس إدارة ولاية بغداد [٣٨] ، وقد افتتح المجلس بإلقاء كلمة من قبل والي بغداد حسين جلال بك (٢٢ حزيران ١٩١٣ – ٢٦ تشرين الثاني ١٩١٣م) مما جاء فيها : " افتتح المجلس العمومي للولاية بإلقائي إليكم تحيات الترحيب بقدومكم . أما هذه الدورة للمجلس العمومي فهي ذات فرق قليلاً أو كثيراً عن الدورات التي انعقدت قبل هذا للمجالس العمومية ، إذ أن قانون الإدارة العمومية للولايات الذي نشر أخيراً قد وسع ساحة اشتغالاته وأودع بعض الخدمات الخصوصية من الولاية بيد إدارة المجلس العمومي ، ولذلك سوف يكون اشتغالكم في هذه السنة أوسع نطاقا وأكثر جداً واجتهاداً ، فأملي بالسادة الأعضاء أن تكون مساعيهم مصروفة نحو المقررات التي تستلزم ترقي الولاية وتعاليها ، ... الخ " [٣٩] .

المحور الثاني : جدول أعمال جلسات المجلس العمومي :

عقد المجلس العمومي لولاية بغداد في دورته الانتخابية الأولى ثمان جلسات ناقش خلالها عدد من الموضوعات يمكن أجمالها على النحو الآتي [٤٠] :

جدول رقم (٥)

جدول أعمال جلسات المجلس العمومي

الجلسة	تاريخها	جدول أعمالها
الأولى	الثلاثاء : ١٤ تشرين الأول ١٩١٣م	تدقيق المضابط الانتخابية أعضاء المجلس ، مناقشة مسألة بعض أعضاء المجلس ممن كانوا من ملتزمي الأعشار .
الثانية	الأربعاء : ١٥ تشرين الأول	تنظيم عمل المجلس ، ومناقشة الموازنة المالية السنوية لولاية بغداد ، مناقشة حاجة الولاية لعدد من المهندسين ، مناقشة فك الارتباط الإداري لناحية الرحالية من الدليم إلى كربلاء ، نقل مركز قضاء العزيزية إلى مكان جديد .
الثالثة	الخميس : ١٦ تشرين الأول	مناقشة إمكانية تأسيس أو فتح مصرف زراعي ، مناقشة فك الارتباط الإداري لقضاء الحلة من لواء الديوانية وإلحاقه بلواء بغداد .
الرابعة	السبت : ١٨ تشرين الأول	مناقشة الأوضاع الزراعية وتطهير نهر الخالص في ناحية الخالص ، مناقشة مسألة منح الأراضي الزراعية في قضاء الجزيرة على الفلاحين بالبدل أو مجاناً .
الخامسة	الأحد : ١٩ تشرين الأول	استكمال مناقشة تطهير نهر الخالص ، مناقشة مسألة إعفاء بعض أعضاء محكمة قضاء الكاظمية ، مناقشة مسألة أراضي التابعة لدائرة الأوقاف في منطقة الرضوانية ببغداد ، مناقشة تجاوز بعض ملتزمي ضريبة أو رسوم بدل المثل في ناحية بلدروز .
السادسة	الاثنين : ٢٠ تشرين الأول	مناقشة مسألة إلغاء الذرعة في قضاء الشامية ، مناقشة إنشاء طولومبة ماء في قضاء الكاظمية ، مناقشة أمكانية إنشاء نقطة حراسة على الطريق الصحراوي

		الرابط بين قضاء كربلاء وناحية شفاثة ، مناقشة مسألة مخصصات مكتب الصنائع في بغداد .
السابعة	الثلاثاء : ٢١ تشرين الأول	تدقيق مضبطة عبد المهدي الحافظ وقبول عضويته في المجلس العمومي ، استكمال مناقشة التخصيصات المالية لمكتب الصنائع ، مناقشة مذكرة وزارة المعارف حول منع إجراء تغيرات أو تنقلات في دار المعلمين ببغداد ، مناقشة مسألة قطع الأشجار من قبل بعض الأشخاص المجهولين
الثامنة	الأربعاء : ٢٢ تشرين الأول	تدقيق مضابط بعض الأعضاء الجدد الملتحقين بالمجلس ومنهم بعض أعضاء لواء كربلاء وقبول عضويتهم بالمجلس ، مناقشة مسألة الذرعة في قضاء الهندية .

١- محضر الاجتماع الأول للمجلس العمومي :

عقد الاجتماع الأول لمجلس ولاية بغداد العمومي في ١٤ تشرين الأول ١٩١٣م بحضور رئيس المجلس الوالي حسين جلال بك و(٢١) عضواً هم على النحو الآتي [٤١] :

جدول رقم (٦)

محضر الاجتماع الأول للمجلس العمومي

أعضاء لواء بغداد		أعضاء لوائي الديوانية وكربلاء	
الاسم	القضاء	الاسم	القضاء
عبد الله سالم الحيدري	بغداد	فؤاد الجيبه جي	الديوانية
محمد سعيد النقشبندي	بغداد	صادق الاعرجي	الديوانية
عبد الرحمن النقيب	بغداد	مبدر الفرعون	الشامية
عاكف الالوسي	بغداد	رؤوف الأمين	الحلة
عبد الجبار الخياط	بغداد	محمد سعيد الراوي	الهندية
عبد الرحمن الحيدري	بغداد		
عزرا مناحيم صالح	بغداد		
عبد الحميد الكليدار	الكاظمية		
عبد الحسين الجلبي	الكاظمية		

حسين آل درويش علي	خراسان		
سيد داود افندي	خراسان		
حيدر الحيدري	خراسان		
عبد المجيد آل جميل	العزيزية		
عبد الرحمن آل جميل	الجزيرة		
احمد النقيب	الدليم		
عبد الله آل معروف	مندلي		

وفي بداية الاجتماع طالب رئيس الجلسة بتشكيل لجنة من أعضاء المجلس مهمتها تدقيق المضابط الانتخابية للأعضاء الفائزين بعضوية المجلس ، فتداخل رؤوف افندي موضحاً أن مهمة تدقيق تلك المضابط تعود للجنة الانتخابية وليس للمجلس العمومي ، غير أن رئيس الجلسة قرأ إحدى المواد القانونية التي نصت على ضرورة تدقيق المضابط ، وطرح مسالة تدقيق تلك المضابط من قبل المجلس العمومي للتصويت ، فجاءت النتيجة الموافقة بالأكثرية على تدقيقها داخل المجلس العمومي [٤٢] .

كانت أولى المضابط الانتخابية التي بدأ المجلس العمومي بتدقيقها هي مضبطة عزرا مناحيم صالح ، فأوضح حيدر الحيدري أن عزرا مناحيم صالح هو من ملتزمي الأعشار ، فطلب عدد من الأعضاء المشاركة في نقاش تلك المسألة وهم رؤوف الأمين ، ومحمد سعيد الراوي ، وعبد الجبار الخياط ، وفؤاد الجيبه جي ، فسمح رئيس الجلسة لرؤوف الأمين بالحديث نيابة عن أولئك الأعضاء فأشار إلى أن ملتزمي الأعشار يحق لهم عضوية المجلس[٤٣] .

كما اعترض محمد سعيد الراوي على عضوية الشيخ محمد سعيد النقشبندي لأنه احد مأموري الالتزام ، فتداخل عبد الجبار أفندي موضحاً عدم جواز عضوية العضو الذي يتولى مهام الملتزم أو المقاول أو المتعهد أثناء عضويته في المجلس العمومي ، أما الأشخاص الذين كانوا ملتزمي أعشار أو ضرائب في السابق وفازوا بعضوية المجلس فعضويتهم صحيحة [٤٤] . وبعد تلك المناقشات قرأت رئاسة المجلس القرار الآتي : " إن الملتزمين والكفلاء قبل تشكل المجلس العمومي مما عدا ملتزمي الخدمات الخصوصية للولاية والكفالة ، لهم جائز عضويتهم فالذين درجت أسمائهم في الخلاصة وأعطيت مضابطهم قد قبلت عضويتهم بأكثرية الآراء " [٤٥] . وقد طرحت صحة عضوية الشيخ سعيد أفندي للتصويت فكانت النتيجة (١٨) صوتاً بالموافقة على صحة عضويته في المجلس ، مقابل صوتين اعترضا على تلك العضوية [٤٦] .

وقرر المجلس انتخاب رئيس ثان للمجلس ، فتم ترشيح خمسة أعضاء لمنصب الرئيس الثاني ، وبعد التصويت كانت النتيجة هي (١٨) صوت لعبد الرحمن النقيب ، و صوت واحد للشيخ محمد سعيد النقشبندي ، و(٣) أصوات لعبد الله سالم الحيدري ، و(١) صوت لفؤاد الجيبه جي ، و(١) صوت ليوسف السويدي ، ففاز عبد الرحمن النقيب بمنصب الرئيس الثاني للمجلس [٤٧] .

أما بالنسبة لكتاب المجلس فتم اختيارهم بالانتخاب أيضاً ، بعد أن حصل كل من عبد الله سالم الحيدري على (١٥) صوت ، ورؤوف الأمين على (١٠) أصوات ، وبعد ذلك رفعت الجلسة في الساعة الخامسة عصراً [٤٨] .

٢- تنظيم عمل المجلس :

في الجلسة الثانية للمجلس العمومي المنعقدة في ١٤ تشرين الأول ١٩١٣م ناقش المجلس موضوع تشكيل لجان داخلية لمناقشة ومتابعة الأعمال ، وفي هذا الموضوع تداخل رؤوف الأمين وطلب أن تكون مناقشة الأمور المختلفة تتم من قبل أعضاء المجلس العمومي كافة ، وقد أيده في رأيه حيدر الحيدري الذي أوضح بأن تشكيل مثل تلك اللجان لا يجوز ، إذ لم ينص على تشكليها في قانون إدارة الولايات . وتم الاتفاق على مشاركة جميع أعضاء المجلس العمومي في المناقشات المختلفة وليس هناك داع لتشكيل لجان مختصة [٤٩] .

وفي ذلك الاجتماع أيضاً طالب عضو الشامية مبدر الفرعون أن تكون قراءة التقارير المقدمة للمجلس العمومي باللغة العربية ، فاعترضت رئاسة المجلس مبينة أن القانون الأساسي العثماني لا يجيز أو يسمح بذلك ، وأن القراءة باللغة العربية مغايرة لأحكام ذلك القانون [٥٠] ، على اعتبار أن اللغة الرسمية للدولة العثمانية هي اللغة التركية . فطلب مبدر الفرعون مرة أخرى قراءة التقرير المرسل من مهندس دائرة النافعة باللغة العربية لعدم فهمه للغة التركية ، فأجابه رئيس المجلس بعدم إمكانية ترجمة التقرير للغة العربية [٥١] .

وفي الجلسة الخامسة بتاريخ ١٩ تشرين الأول ١٩١٣م ، دقق المجلس العمومي مضبطة عضو الشامية السيد مسلم أفندي وتم قبول عضويته في المجلس [٥٢] . وفي الجلسة السادسة للمجلس بتاريخ ٢٠ تشرين الأول ١٩١٣م طالب عضو الشامية مسلم أفندي أن تكون النقاشات بخصوص مسألة الذرعة باللغة العربية مبيناً أن أعضاء قضاء الشامية يتكلمون اللغة العربية فقط ، وقد أيده في طلبه هذا عبد الجبار الخياط [٥٣] .

وفي الجلسة السابعة بتاريخ ٢١ تشرين الأول ١٩١٣م دقق المجلس المضبطة الانتخابية لعضو قضاء الهندية الحاج عبد المهدي الحافظ وتم قبول عضويته في المجلس [٥٤] . وفي الجلسة

الثامنة بتاريخ ٢٢ تشرين الأول ١٩١٣م دقق المجلس مضبطة عضوي قضاء كربلاء الشيخ فخري آل كمونة وعبد الجليل آل وهاب وتم قبول عضويتهما في المجلس العمومي [٥٥] .

المحور الثالث : القضايا أو الشؤون التي ناقشها المجلس العمومي .

١- الشؤون المالية :

ناقش المجلس في جلسته الثانية بتاريخ ١٥ تشرين الأول ١٩١٣م موضوع الراتب الشهري لرئيس مهندسي دائرة النافعة الذي حُدد مقداره بـ (٤٠٠٠) قرش ضمن الموازنة المالية لولاية بغداد ، وقد أوضح رئيس المجلس أهمية معالجة النقص الحاصل في حصة دائرة النافعة ضمن الموازنة المالية السنوية لولاية بغداد ، مؤكداً في الوقت نفسه على حاجة الولاية لتعيين مهندسين جدد [٥٦] .

وقد أوضح فؤاد الجيبه جي انه لا يمكن مناقشة أمور تخص الموازنة ما لم يتم إعداد الموازنة وطباعتها وتوزيعها على أعضاء المجلس لمناقشة وارداتها ونفقاتها ، ومن ثم اتخاذ التوصيات المناسبة ، وقد أيده في ذلك رؤوف الأمين الذي طلب أيضاً حضور رئيس مهندسي دائرة النافعة للمجلس للاستيضاح منه [٥٧] .

وقد أشار عبد الله آل معروف إلى ضرورة تحديد الواردات في الموازنة المالية من اجل تبويب النفقات ، كما طالب بتحديد حجم التخصيصات المالية لاحتياجات الولاية لكي يتم على ضوءها معرفة حجم النفقات وبالتالي إيجاد الحلول المناسبة لسد النقص أو العجز المالي المتوقع حصوله في الموازنة . فتداخل معه فؤاد الجيبه جي مبيناً انه لا يريد مناقشة الموازنة المالية للولاية بل يريد طباعتها للاطلاع عليها . وقد طرح الشيخ عبد حميد الكليدار تساؤلاً مفاده أن قاعدة الموازنة المالية هي الواردات والنفقات ، فأجابه رئيس المجلس أن الموازنة على قسمين هما الأول الواردات الخاصة ، والثاني الموازنة العامة . كما طالب محمد سعيد الراوي بطباعة الموازنة وتوزيعها على أعضاء المجلس ، فوافقت رئاسة المجلس على ذلك [٥٨] .

٢- الشؤون الإدارية :

ناقش المجلس في جلسته الثانية بتاريخ ١٥ تشرين الأول ١٩١٣م البرقية المرسلة إليه من قبل شخصين هما عبد المحسن وجياد ، بخصوص فك الارتباط الإداري لناحية الرحالية [٥٩] من قضاء الدليم وإعادة إلحاقها بقضاء كربلاء . فقرر المجلس طلب الأوليات التي تخص مسألة فك ارتباطها من قضاء كربلاء وإلحاقها بقضاء الدليم لتدقيقها [٦٠] . كما قرأ المجلس تقرير معاون والي بغداد عمر لطفي بك (١٩١٠ – ١٩١٤م) المتعلق بنقل المركز الإداري لقضاء العزيزية إلى مكان

جديد ، موضحاً أن المركز الحالي للقصبة يعم فيه الخراب ومهدد بالفيضانات لذا من الضروري إجراء ذلك النقل ، وقد أيد عبد الجبار الخياط وفؤاد الجيبه جي عملية النقل مبينين أن المكان الجديد لمركز القضاء مناسب . أما حيدر الحيدري فقد استوضح عن مدى قبول أهالي القضاء بعملية النقل ، فتم قراءة الطلبات المقدمة من أهالي القضاء التي طالبت بالنقل [٦١] .

وعلى الرغم من تأييد فؤاد الجيبه جي لعملية النقل إلا أنه أشار أن هناك مشكلة في الموضوع لا تتعلق بالمكان الجديد للقصبة ، بل تتعلق بالنفقات المطلوبة لتامين عملية ذلك النقل وخاصة فيما يتصل بإنشاء مقر جديد لإدارة القائممقامية أو القضاء ، فأجاب رئيس المجلس أن النفقات سوف يتم توفيرها من خلال تفويض أو إعطاء الأراضي الزراعية في القضاء عن طريق بدل الالتزام ، فتداخل احمد النقيب مطالباً بتفويض تلك الأراضي عن طريق المزايدة العلنية ، غير أن حيدر الحيدري طالب بإعطائها على الأهالي مجاناً دون بدل التزام بسبب فقرهم . فتداخل عبد الله آل معروف مبيناً أن مسألة تفويض أراضي ببدل أو بدونه هي من اختصاصات الحكومة لا المجلس العمومي . وبعد إنهاء المناقشة في ذلك الموضوع قرر المجلس بالأكثرية بالموافقة على نقل مركز قضاء العزيزية إلى الموقع الجديد ، وان الأراضي التي سيتم السكن فيها من قبل الأهالي تعطى لهم مجاناً ، أما الأراضي الأخرى التي يتم استثمارها لأعمال غير السكن فتم تفويضها ببدل المثل أو الالتزام [٦٢] .

وفي الجلسة الثالثة المنعقدة بتاريخ ١٦ تشرين الأول ١٩١٣م قُرأ تقرير رؤوف الأمين بشأن نقل قضاء الحلة [٦٣] من لواء الديوانية وإلحاقه بلواء المركز في الولاية ، فأوضح حيدر الحيدري أن هناك فائدة في نقل قضاء الحلة إلى لواء بغداد وان بقائها مع الديوانية سوف يتسبب لها بمشاكل . وقد أشار عبد الجبار الخياط أن سبب ارتباط قضاء الحلة بلواء الديوانية عائداً إلى نقل مركز اللواء من قضاء الحلة إلى قضاء الديوانية ، مبيناً أن نقل مركز اللواء من الديوانية إلى الحلة هو الحل الأنجح ، بدلاً من إلحاق الحلة بلواء بغداد . فتداخل فؤاد الجيبه جي موضحاً أن معاون والي بغداد لديه لائحة بالتقسيمات أو التشكيلات الإدارية الجديدة في الولاية ، وأن هذه المسألة شبيهة بمسألة نقل ناحية الرحالية ، لذلك يجب أن يتم تأجيل المناقشة بها حتى يطلع أعضاء المجلس العمومي على اللائحة الجديدة للتقسيمات الإدارية للولاية ، فقررت رئاسة المجلس تأجيل البت بالقضية حتى الاطلاع على الأوليات الضرورية ، فوافق أعضاء المجلس على ذلك بالأكثرية [٦٤] .

٣- شؤون الأراضي والزراعة والري :

ناقش المجلس في جلسته الثالثة المنعقدة بتاريخ ١٦ تشرين الأول ١٩١٣م التقرير الذي قدمه حيدر الحيدري حول أمكانية تأسيس مصرف زراعي في ولاية بغداد ، موضحاً الحالة المتردية للمزارعين الذين يلجون إلى الاستقراض بالفائض (الفائدة) لتمشية أمور حياتهم ، وبعد بيع إنتاجهم الزراعي لم يبقى لهم أي شيء لان كل ما حصلوا عليه من مال يتم تسديه للمقرضين . وهنا فتح رئيس الجلسة النقاش للأعضاء فلم يناقش احد ، فقام هو بيان أهمية البنك الزراعي وكيفية توفير الأموال الكافية له ، وكيف يتم إقراض المزارعين ، موضحاً حاجة ولاية بغداد القصوى للمصرف الزراعي سيما بعد تدهور الزراعة فيها وإلحاق الأذى بالمزارعين . وفي هذا الخصوص أيد عاكف الالوسي ما ذكره رئيس المجلس موضحاً عظم الأذى الذي لحق بمزارعي قضاء الشامية الذين خربت بعض بيوتهم وأتلفت معظم حاصلاتهم ، لذا من الضروري معالجة أوضاعهم وأوضاع غيرهم من مزارعي الولاية من خلال تأسيس المصرف الزراعي ، مبيناً أهمية تدوير بعض الأموال المخصصة للمعارف وغيرها من الواردات لتأسيس ذلك المصرف [٦٥] .

اشترك عبد الجبار الخياط في مناقشة موضوع المصرف الزراعي مبيناً رغبة أهالي الولاية بفتح مثل ذلك المصرف ، غير انه أثار مسألة الفوائد المترتبة على قروض المصرف والتي سوف تثقل كاهل المزارعين الذين يدفعون رسوم وضرائب العشر وغيرها وبالتالي سوف يزداد فقر المزارعين . غير أن فؤاد الجيبه جي أشار إلى أهمية فتح المصرف وانه فوائده كثيرة ، مبيناً أن أراضي الزراعية أقسام فمنها الأراضي الأميرية وزراعها لا يملكون شيئاً كما هو الحال في قضائي الشامية والديوانية وهؤلاء عند مراجعتهم للمصرف لا يتم إقراضهم لان المصرف ينظر إليهم كمفلسين . أما أصحاب الأملاك الزراعية الأخرى كما في بغداد وما حولها فا راضيهم جيدة وذات محصول كبير لذا فهم سيستفيدون من قروض هذا المصرف لأنهم قادرين على تسديديها . كما أعلن من رؤوف الأمين ومحمد سعيد الراوي عن تأييدهما لفتح ذلك المصرف بشرط أن لا يكون رأس ماله من الأموال المخصصة للمعارف [٦٦] .

غير أن حيدر الحيدري أشار إلى فائدة المزارعين والملاكين على حدا سواء من فتح المصرف ، وان تحويل الأموال المخصصة للمعارف لذلك المصرف هو أفضل من أن يقوم المزارع بدفع الديون الفاحشة المترتبة عليه . فتداخل عبد الجبار الخياط موضحاً أن الملاكين ليسوا بحاجة لقروض ذلك المصرف ، مستشهداً بمثال خاص بملاكي ناحية الخالص [٦٧] الذين رهنوا ثلثي الأملاك في الناحية وهم يزرعون ببدل المثل ، وفي نهاية مداخلته أعلن عن تأييده لفتح المصرف . أما فؤاد الجيبه جي فشرح الأوضاع التي تعيشها الولاية وأوضاع المزارعين الذين هم ضحية للمرابين ،

مطالباً بدراسة دقيقة ومعمقة قبل فتح المصرف الزراعي . وفي ختام المناقشات المتعلقة بالمصرف الزراعي تقرر تأجيل مسألة فتحه لحين ورود الاستيضاحات التي سوف يطلبها المجلس العمومي من دفتردار الولاية بخصوص المصرف الزراعي [٦٨] .

وفي الجلسة الرابعة بتاريخ ١٨ تشرين الأول ١٩١٣م تم قراءة التقرير المقدم من قبل حيدر بك بخصوص ناحية الخالص الذي طلب فيه تخصيص أموال لتطهير نهر الخالص ، فأوضح رئيس المجلس أن نفقات الإرواء والإسقاء هي من اختصاص وزارة النافعة ، وسوف يتم تخصيص بعض الأموال من قبل تلك الوزارة لولاية بغداد ، مبيناً أن الوزارة خصصت مبالغ مالية لسدة الهندية ، وبعدها سوف تخصص مبالغ مالية لسدة الحبانية . فتداخل السيد عبد الرحمن النقيب وبين أن إعمار صدر نهر الخالص ينبغي أن لا يؤثر على بقية المقاطعات الزراعية في المنطقة ، وان هناك انهاراً أخرى تقع قبل نهر الخالص ، لذا صار من الضروري اطلاع المجلس العمومي على التقرير الذي أعده المهندس بشارة افندي بشأن إعمار صدر نهر الخالص لتلافي وقوع أية أضرار على الأنهار الأخرى . وقد أيد عبد الجبار الخياط تلك المداخلة مؤكداً على ضرورة الاطلاع على تقرير المهندس . فقرر رئيس الجلسة دعوة المهندس بشارة افندي إلى المجلس العمومي لقراءة ومناقشة تقريره بخصوص إعمار نهر الخالص [٦٩] .

وقد أوضح عبد الله سالم الحيدري أن خراب نهر الخالص راجع لسببين أولهما هو ارتفاع صدره ، وثانيهما هو تجاوز أصحاب الأنهار الأخرى على الحصة المائية لنهر الخالص مما تسبب في قلة المياه الجارية فيه ، لذا فقد طالب بتحويل صدره إلى مكان آخر ، وقد حظي في ذلك بتأييد عبد المجيد آل جميل . ثم بين حسين آل درويش علي خطورة قلة مياه نهر الخالص وان انقطاعها يؤدي إلى خراب قضاء خراسان ، مبيناً أن نقل أو تحويل صدر نهر الخالص ليس بالحل الناجح لأن ذلك سيستغرق وقتاً طويلاً ، فاقترح تزويد نهر الخالص بالمياه من نهر العظيم [٧٠] .

أما محمد سعيد الراوي وعبد الجبار الخياط فأشارا إلى أن بقاء نهر الخالص على تلك الحالة من الخراب سوف يؤدي إلى هجرة الأهالي من ناحية الخالص ، لذا فمن الواجب على الحكومة تخصيص الأموال اللازمة لتطهيره وأعماره . وبعد ذلك تم الاستماع إلى ملاحظات المهندس بشارة افندي [٧١] . ثم تداخل في المناقشة كل من حيدر الحيدري وعبد الجبار الخياط وعاكف الالوسي وحسين آل جميل ومحمد سعيد الراوي وعبد الله آل معروف وفؤاد الجيبه جي ، وبعد انتهاء المناقشات قرر المجلس بأكثرية الآراء إعداد تقرير جديد من قبل المهندس بشارة افندي حول عمليات الكري والتطهير في نهر الخالص [٧٢] .

وفي الجلسة الرابعة ناقش المجلس أيضاً موضوع تفويض بعض الأراضي الزراعية في قضاء الجزيرة ، فطالب محمد سعيد افندي بإعطاء تلك الأراضي للمزارعين مجاناً دون بدل المثل أو الالتزام ، وقد أيده في ذلك عبد الجبار الخياط الذي أشار أن أهالي القضاء هم من السكان القدامى في تلك المنطقة ، كما طالب عبد الرحمن آل جميل بمنح الأراضي الزراعية لأهالي القضاء مجاناً [٧٣] .

استمرت النقاشات في موضوعة نهر الخالص ففي الجلسة الخامسة المنعقدة بتاريخ ١٩ تشرين الأول ١٩١٣م وبعد قراءة التقرير المقدم من المهندس ، شارك عبد الرحمن النقيب في النقاشات موضحاً أن هناك إضراراً سترافق عمليات حفر وتطهير النهر [٧٤] . وفي تلك الجلسة ناقش حيدر الحيدري مسألة تجاوز احد ملتزمي بدل المثل أو ملتزمي الأعشار في بعض مقاطعات ناحية بلدروز [٧٥] ، وإمكانية رفع دعوى قضائية ضده ، وقد شارك في نقاش تلك المسألة كل من عبد الجبار الخياط ورؤوف الأمين وعاكف الالوسي وعبد الله آل معروف [٧٦] .

كما ناقش المجلس العمومي في جلسته السادسة المنعقدة بتاريخ ٢٠ تشرين الأول ١٩١٣م التقرير المقدم من حيدر بك بشأن إلغاء الذرعة في قضاء الشامية ، وقد تحدث رئيس الجلسة بخصوص ذلك مبيناً أن للذرعة أصول وشروط قد وضعت من قبل الحكومة المركزية في اسطنبول وسيما ما يتصل بالأشخاص المخمنين ومقدار رسوم الويركو (ضريبة الأملاك) ، وحينما يراد تعديلها أو إلغاءها فهذا من صلاحيات الحكومة المركزية . وقد اشترك في مناقشة تلك المسألة كل من حيدر الحيدري وعاكف الالوسي ومبدر الفرعون والسيد علي بحر العلوم والشيخ عبد حميد الكليدار ومحمد سعيد الراوي [٧٧] . وقد أشار عاكف الالوسي أن المشكلة في الذرعة تكمن في مأمور (موظف) الذرعة الذي يرشى من بعض الملاكين فيقوم بإعطاء أرقام تخمينية غير دقيقة عن إنتاجهم الزراعي وبالتالي هذا يسبب خسارة لميزانية الولاية . وقد تداخل حيدر الحيدري مبيناً أن الذرعة لا تمم بصورة دقيقة لأنها تعتمد على قياس المساحة من حيث الطول والعرض وفي بعض الأحيان نقصان ذراع واحد في الطول أو العرض يؤدي إلى خسارة ، مقترحاً جباية أو استيفاء الرسوم من الأراضي الزراعية بطريقة البدل المالي المقطوع [٧٨] .

وفي الجلسة السابعة بتاريخ ٢١ تشرين الأول ١٩١٣م قُرأ تقرير حيدر الحيدري بخصوص إجراء التضمين (بالقسامة) للأشجار والنخيل التي يتم قطعها في بعض القرى ليلاً ، من قبل أشخاص مجهولين . فاقترح أن تقوم السلطات الحكومية بمعالجة تلك الأضرار عن طريق القسامة حينها يضطر أهالي القرى إلى تعقب ومتابعة المجرمين والقبض عليهم وبالتالي عدم تكرر حالات قطع الأشجار والنخيل . وقد أيد عبد الجبار الخياط مقترح حيدر الحيدري ، وعارضه حسين افندي

مبيناً أن ما اقترحه حيدر الحيدري مخالفاً للشرع الإسلامي [٧٩] . غير أن فؤاد الجيبه جي بين أن ما ذكره حيدر الحيدري ليس مخالف للشرع مشبهاً قسامة قطع النخيل والأشجار بدية القتيل مجهول القاتل التي تقسم على أهالي القرية ، كما أعطي أمثالاً آخر هو ما أصدرته الدولة العثمانية بحق الحيوانات المسروقة ، وطالب حيدر الحيدري بإعداد لائحة قانونية بما اقترحه لغرض مناقشتها وتشريعها ، فاعترض رئيس المجلس على ذلك مبيناً أن ذلك من اختصاص وزارة الداخلية العثمانية . فرد عليه فؤاد الجيبه جي أن وزارة الداخلية هي التي تقوم بتطبيق وتنفيذ القوانين والقرارات ، أما مناقشة القرارات فيتم في مجلس شورى الدولة لأعطاها صفة التشريع ، مبيناً أن هذا القانون خاص بولاية بغداد التي كثرت فيها حالات قطع النخيل والأشجار . فأجابه رئيس الجلسة أن المجلس لا يريد إصدار قانون جديد بل يريد مخاطبة وزارة الداخلية بإعطاء صلاحيات واسعة لمعالجة حالات التجاوز على الأشجار والنخيل في ضوء القوانين المعمول التي عالجت حالات إحراق بيادر المحاصيل الزراعية وسرقة الحيوانات من خلال القسامة [٨٠] .

وفي الجلسة الثامنة بتاريخ ٢٢ تشرين الأول ١٩١٣م ناقش المجلس تقرير عبد المهدي الحافظ حول طريقة الذرعة في أراضي قضاء الهندية التي تعطى للعشائر لزراعتها مقابل استيفاء الرسوم الأميرية عليها ، وهذه الطريقة يتم سوء استعمالها أحياناً وبالتالي عدم استفادة الأهالي وخزينة الولاية معاً ، مستغرباً في الوقت ذاته من طريقة تقدير المحاصيل الزراعية المختلفة التي استيفاء الرسوم عليها من قبل موظفي الذرعة أو التخمين . فرد عليه عبد الجبار الخياط قائلاً أن أصول الذرعة قانونية وليس هناك أي داع لتغييرها [٨١] . كما تداخل مبدر الفرعون مبيناً أن أراضي قضاء الشامية ترزع بمحصول الشلب وتعتمد على المياه التي يطلق عيها (الدهلة) ، وأن استيفاء ضريبة التخميس عليها (٢٠%) يضر بالمزارعين الذين يعتمدون على مياه الدهلة في سقي محصولهم فيضطر قسم منهم إلى ترك زراعة أراضيه بسبب نقصان الدهلة . كما تداخل في مناقشة تلك المسألة كل من عبد الجبار الخياط وفؤاد الجيبه جي وحيدر الحيدري وعبد المهدي الحافظ [٨٢] ، وقد طالب الأخير بإلغاء طريقة الذرعة في جباية ضريبة العشر ، وإيجاد قانون لتنظيم عملية جباية الرسوم بدلاً من التخمين [٨٣] .

٤- شؤون القضاء والأوقاف :

في الجلسة الخامسة بتاريخ ١٩ تشرين الأول ١٩١٣م ناقش كل من عبد المجيد آل جميل وحيدر الحيدري وعبد الجبار الخياط مسألة إعفاء بعض أعضاء محكمة قضاء الكاظمية [٨٤] . وناقش المجلس في تلك الجلسة أيضاً التقرير المقدم من قبل الشيخ عبد الحميد افندي حول أعمار وتفويض الأراضي الزراعية في منطقة الرضوانية التابعة لإدارة الأوقاف [٨٥] .

٥ – الخدمات العامة :

طالب حيدر الحيدري في الجلسة الثانية المنعقدة بتاريخ ١٥ تشرين الأول ١٩١٣م بتعيين مهندسين آخرين في مدينة خراسان على اعتبارها مدينة زراعية ، وأن عدد المهندسين العاملين فيها غير كافي ، فأيده في طلبه هذا محمد سعيد الراوي . ثم تداخل فؤاد الجيبه جي موضحاً أهمية الحاجة لأولئك المهندسين ، لكنه في الوقت نفسه طالب ببيان مهام هؤلاء المهندسين وتحديد الأعمال أو الأشغال المطلوب منهم تنفيذها (٨٦) .

وفي الجلسة الثالثة المنعقدة بتاريخ ١٦ تشرين الأول ١٩١٣م تم مناقشة التقرير المقدم من قبل حيدر الحيدري الخاص بمسألة إعمار الجسور الواقعة على الأنهار وإنها تقع على عاتق الحكومة ، فقال فؤاد الجيبه جي أن الحكومة تتحمل إعمار الجسور الواقعة على الأنهار العامة ، أما الجسور الواقعة على الأنهار الخاصة (تقع ضمن الأراضي المملوكة لأشخاص) فتقع مسؤولية أعمارها على الملاكين وليس الحكومة . فتداخل محمد سعيد الراوي موضحاً أن قضية أعمار الجسور مشتركة في معظم مناطق الولاية لذا فمن الضروري توحيد جميع المداخلات بخصوص تلك القضية وطرحها كموضوع واحد ، فحاز رأيه موافقة أكثرية أعضاء المجلس وتم تأجيل النظر فيها (٨٧) .

وفي الجلسة السادسة للمجلس العمومي نوقش التقرير المقدم من حيدر الحيدري حول إنشاء طولومبة (٨٨) ماء في قضاء الكاظمية كون المدينة من العتبات المقدسة ويفد إليها آلاف الزوار سنوياً لزيارة العتبات المقدسة ، مبيناً أن أهالي المدينة يعتمدون في تأمين المياه على السقائين الذين يبيعون المياه على الأهالي في بعض الأحيان بمبالغ مالية كبيرة ، وقد اشترك في مناقشة ذلك الموضوع كل من عبد الجبار الخياط وفؤاد الجيبه جي ، وقرر المجلس في أحالة امتياز مشروع إنشاء الطولومبة للمقاولين عن طريق المزايدة العلنية (٨٩) .

كما ناقش المجلس في جلسته السادسة التقرير المقدم من حيدر بك حول إنشاء مركز أو نقطة حراسة في منطقة دخنة الواقعة في منتصف الطريق الرابط بين قضاء كربلاء وناحية شفاثة ، مشيراً إلى أن هذا الطريق هو طريق صحرواي ولا توجد فيه علامات أو دلائل لإرشاد المسافرين ، وكثيراً ما تسبب ذلك الأمر بضياع المسافرين في ذلك الطريق ، لذا من الضروري إنشاء نقطة حراسة مزودة بفانوس يستخدم للإنارة في الليل ، وعلم يضع في أعلاها كإشارة في النهار فأن ذلك يمنع ضياع المسافرين . فتداخل عبد الجبار الخياط موضحاً بأن لا فائدة من وضع فانوس أو علم للاستدلال ومن الضروري عدم إبقاء الطريق على ذلك الحال (٩٠) .

وهنا أوضح رئيس الجلسة (والي بغداد) أن ذلك الطريق ليس كله صحراوياً وان مشكلته تكمن في قلة المياه فيه التي لا توجد سوى في منطقة دخنة ، مبيناً أن كثير من الغزوات التي كانت

تشن على ولاية بغداد من نجد [٩١] والمنتفك [٩٢] كانت تمر عبر هذه المنطقة للحصول على المياه ، لذا من الضروري تجهيز نقطة الحراسة بقوة عسكرية لحماية المنطقة . مضيفاً انه حينما زار لواء كربلاء سابقاً اتصل بدائرة الديون العمومية حول ذلك الموضوع ، كما أن أهالي ناحية شفاثة اخبروه عن استعدادهم للتبرع ببعض الأموال اللازمة لإنشاء تلك النقطة . وبعد ذلك اشترك فؤاد الجيبه جي في المناقشة مبيناً مدى أهمية إنشاء تلك النقطة ، فقرر المجلس بالأغلبية إنشاء نقطة الحراسة وبالسرعة القصوى [٩٣] .

وفي الجلسة السادسة أيضاً تم مناقشة تقريرين رفع الأول من قبل دائرة البلدية في مركز ولاية بغداد ، والثاني من قبل مدير مكتب (مدرسة) الصنائع ببغداد حول ضرورة توفير المخصصات المالية اللازمة لبقاء عمل هذا المكتب ، ومسألة ارتباطه بدائرة البلدية ، وقد شارك في نقاش ذلك الموضوع كل من حيدر الحيدري ، وفؤاد الجيبه جي ، وعبد الجبار الخياط ، والشيخ عبد الحميد الكليدار ، ومسلم أفندي ، ورؤوف الأمين [٩٤] . وفي ختام المناقشات قرر المجلس بالأغلبية فك ارتباط مكتب الصنائع من دائرة البلدية [٩٥] . وفي الجلسة السابعة المنعقدة بتاريخ ٢١ تشرين الأول ١٩١٣م طالب مسلم افندي بمنح المخصصات المالية السابقة لمكتب الصنائع ، فضلاً عن منحه إعانة مالية عن طريق البلدية [٩٦].

المحور الرابع : اختتام الدورة الانتخابية الأولى وتقويم عمل المجلس العمومي :

عقد المجلس العمومي لولاية بغداد (٨) جلسات خلال مدة استغرقت (٩) أيام فقط ، ويبدو أن سبب قصر انعقاد الدورة الانتخابية الأولى لمجلس ولاية بغداد كان مرده إلى أخبار والي بغداد حسين جلال بك بأمر نقله من ولاية بغداد ، لذا فقد عمل الوالي على اختتام عمل المجلس في عهده ، وغادر الولاية في ٢٦ تشرين الأول ١٩١٣م وتم تعيين مفتش الفيلق محمد فاضل باشا الداغستاني والياً بالوكالة لحين قدوم الوالي الجديد وهو جاويد باشا (كانون الثاني ١٩١٤ – أواخر عام ١٩١٤م) الذي وصل بغداد في ١٨ كانون الثاني ١٩١٤م [٩٧] . ومن الجدير بالذكر أن المجلس العمومي للولاية ظل معطلاً حتى عهد والي بغداد سليمان نظيف بك (٥ كانون الثاني ١٩١٥ – ٦ تموز ١٩١٥م) حينما افتتحت الدورة الانتخابية الثانية في ٢ شباط ١٩١٥م [٩٨] .

١- مشاركات أعضاء في نقاشات القضايا المطروحة في جداول أعمال المجلس العمومي :

ناقش أعضاء المجلس العمومي لولاية بغداد موضوعات وقضايا في الشؤون الإدارية والمالية والزراعية والقضاء والأوقاف والخدمات العامة خلال الجلسات الثمان للمجلس العمومي ، وكانت مناقشاتهم على النحو الآتي :

جدول رقم (٧)

مناقشات أو مداخلات أعضاء مجلس الولاية العمومي

العضو	القضاء	مداخلاته في جلسات المجلس								مجموع المداخلات
		١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	
إبراهيم الراوي	عانة	–	–	–	–	–	–	–	–	٠
احمد النقيب	الدليم	–	١	–	–	–	–	–	–	١
جاسم أفندي	كوت الإمارة	–	–	–	–	–	–	–	–	٠
حسين افندي آل درويش	خراسان	–	–	–	٣	–	–	١	–	٤
حيدر الحيدري	خراسان	١	٤	٧	٦	٦	٧	١	١	٣٣
خورشيد بك	الحلة	–	–	–	–	–	–	–	–	٠
داود افندي	خراسان	–	–	–	–	–	–	–	–	٠
رؤوف الأمين	الحلة	١	٢	٣	١	٤	٢	–	–	١٣
صادق أفندي	الديوانية	–	–	–	–	–	–	–	–	٠
عاكف الالوسي	بغداد	–	–	١	١	١	١	–	–	٤
عبد الجبار الخياط	بغداد	٢	٢	٦	٥	٥	٦	١	٣	٣٠
عبد الجليل آل هاب	كربلاء	–	–	–	–	–	–	–	–	٠
عبد الحسين الجلبي	الكاظمية	–	–	–	–	–	–	–	–	٠
عبد الحميد الالوسي	سامراء	–	–	–	–	١	–	–	–	١
عبد الحميد الكليدار	الكاظمية	–	١	–	–	–	٣	–	–	٤
عبد الرحمن آل جميل	الجزيرة	–	–	–	١	–	–	–	–	١
عبد الرحمن الحيدري	بغداد	–	–	–	–	–	١	–	–	١
عبد الرحمن النقيب	بغداد	–	–	–	٢	١	–	–	–	٣
عبد الله آل معروف	مندلي	–	٢	–	٢	١	–	–	–	٥
عبد الله سالم الحيدري	بغداد	–	–	–	١	–	–	–	–	١
عبد المجيد آل جميل	العزيزية	–	–	–	١	١	–	–	–	٢
عبد المجيد الحاج احمد	خانقين	–	–	–	–	–	–	–	–	٠
عبد المهدي الحافظ	الهندية	–	–	–	–	–	–	١	٣	٤

عزرا مناحيم صالح	بغداد	–	–	–	–	–	–	–	–	٠
علاء الدين الالوسي	سامراء	–	–	–	–	–	–	–	–	٠
علي الكليدار	النجف	–	–	–	–	–	–	–	–	٠
علي بحر العلوم	النجف	–	–	–	١	–	–	–	–	١
فخري آل كمونة	الهندية	–	–	–	–	–	–	–	–	٠
فؤاد الجيبه جي	الديوانية	١	٧	٦	٢	–	٧	٤	١	٢٨
مبدر آل فرعون	الشامية	–	١	–	–	١	–	–	١	٣
محمد سعيد الراوي	كربلاء	١	٢	٤	٣	–	١	–	–	١١
محمد سعيد النقشبندي	بغداد	١	–	–	–	–	–	–	–	١
محمد طاهر آل صالح	بدرة	–	–	–	–	–	–	–	–	٠
محمد طاهر السماوي	السماوة	–	–	–	–	–	–	–	–	٠
مسلم أفندي	الشامية	–	–	–	–	–	٢	٢	–	٤
هادي آل كمونة	كربلاء	–	–	–	–	–	–	–	–	٠
يوسف السويدي	الدليم	–	–	–	–	–	–	–	–	٠

ومن خلال الجدول أعلاه نلحظ أن خمسة أعضاء فقط من مجموع (٣٧) عضو في مجلس ولاية بغداد العمومي ، كانوا ناشطين أو فاعلين وهم كل من عضوي لواء بغداد حيدري الحيدري (قضاء خراسان) وعبد الجبار الخياط (قضاء بغداد) ، وعضوي لواء الديوانية فؤاد الجيبه جي (قضاء الديوانية) ورؤوف الأمين (قضاء الحلة) ، وعضو لواء كربلاء (قضاء كربلاء) محمد سعيد الراوي . ويمكن تفسير ذلك إلى أسباب عدة من بينها الحضور الدائم وعدم غياب هؤلاء الأعضاء الخمسة عن جلسات المجلس ، سما وأن بعض أعضاء المجلس لم يباشر عمله في المجلس حتى الجلسة الثامنة ، وبعضهم سجلت عليه بعض الغيابات . فضلاً عن الكفاءة والخبرة في العمل الإداري والوظيفي لهؤلاء الأعضاء سهل عليهم المناقشة في مختلف القضايا التي طرحت في اجتماعات المجلس .

٢- تقويم فاعلية أو نشاط أعضاء المجلس :

لم يكن جميع أعضاء المجلس العمومي لولاية بغداد فاعلين في كل نقاشات جلسات المجلس ، ويمكن ملاحظة هذا الأمر من خلال الجدول الآتي :

جدول رقم (٨)

الأعضاء الفاعلين ونسبهم في المجلس العمومي

رقم الجلسة		١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨
عدد الأعضاء		٣٧	٣٧	٣٧	٣٧	٣٧	٣٧	٣٧	٣٧
الأعضاء الفاعلين		٦	٩	٦	١٢	١٠	٩	٦	٥
النسبة المئوية		%١٦،٢١	٢٤،٣٢	١٦،٢١	٣٢،٤٣	٢٧،٠٢	٢٤،٣٢	١٦،٢١	١٣،٥١
لواء بغداد	عام	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤
	فاعل	٣	٥	٣	٩	٧	٥	٣	٢
النسبة المئوية		%١٢،٥	٢٠،٨٣	١٢،٥	٣٧،٥	٢٩،١٦	٢٠،٨٣	١٢،٥	٨،٣٣
لواء كربلاء	عام	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧
	فاعل	١	١	١	١	١	١	١	١
النسبة المئوية		%١٤،٢٨	١٤،٢٨	١٤،٢٨	١٤،٢٨	١٤،٢٨	١٤،٢٨	١٤،٢٨	١٤،٢٨
لواء الديوانية	عام	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦
	فاعل	٢	٣	٢	٢	٢	٣	٢	٢
النسبة المئوية		%٣٣،٣٣	٥٠	٣٣،٣٣	٣٣،٣٣	٣٣،٣٣	٥٠	٣٣،٣٣	٣٣،٣٣

ومن خلال الجدول أعلاه نلحظ أن معدل نسبة نشاط أو فاعلية أعضاء لواء بغداد كانت (١٩،٢٧%) ، بينما كان معدل نسبة نشاط أو فاعلية أعضاء لواء الديوانية هي (٣٧،٥%) ، أما معدل نسبة فاعلية لواء كربلاء فكانت (١٤،٢٨%) .

استنتاجات :

١- كان المجلس العمومي في ولاية بغداد أول مؤسسة تشريعية عرفتها الولاية في عام ١٩١٣م ، وكان عمله مشابهاً لعمل مجلس المبعوثان (النواب) العثماني في اسطنبول .

٢- لم تلتزم السلطات العثمانية في عهد الاتحاديين بالمادة (١٠٤) من قانون الولايات لعام ١٩١٣م بخصوص انتخاب أعضاء المجلس العمومي من أهالي القضاء حصراً ، بل رشحوا أعضاء آخرين كانوا من خارج بعض الاقضية في ولاية بغداد كما في قضاء الشامية والحلة .

٣- ضم المجلس العمومي لولاية بغداد في عضويته ممثلين عن الأديان والطوائف الدينية في ولاية بغداد ، فكان هناك عضو عن اليهود وآخر عن المسيحيين ، وباقي الأعضاء مثلوا الأهالي المسلمين .

٤- على الرغم مما جاء النقطة (٢) أعلاه ، إلا انه يسجل للسلطات العثمانية السماح للسكان الشيعة في ولاية بغداد بالمشاركة بانتخابات المجلس العمومي . فقد تم تمثليهم بـ (١٣) عضو وبنسبة (٣٥%) ، وهي نسبة ممتازة إذا ما تم مقارنتها بالتمثيل النيابي الشيعي في مجلس المبعوثان العثماني بدوراته المختلفة (١٩٠٨ – ١٩١٧م) التي لم يمثل الشيعة في ولايات العراق الثلاث بغداد والبصرة والموصل سوى نائب واحد هو الحاج عبد المهدي الحافظ عن لواء كربلاء .

٥- لم يكن أعضاء المجلس العمومي لولاية بغداد متكافئين في مناقشة المسائل المختلفة في المجلس ، ففي الوقت الذي وجد من بين أعضاء المجلس من لا يجيد القراءة والكتابة باللغة الرسمية للدولة وهي اللغة التركية ، نجد في الوقت ذاته من كان له تحصيل دراسي عالي سواء مدني أو ديني ، وله أيضاً خبرة ودراية في العمل الإداري في مؤسسات الدولة المختلفة .

٦- لم يكن اختيار أعضاء المجلس العمومي بصورة دقيقة ففي الوقت الذي نجد فيها من هو فاعل في معظم جلسات المجلس ، نجد عضواً أخر لم يكن له أي دور إذا لم نقل إن دوره كان سلبي من خلال عدم الحضور أو الغياب لجلسات عدة .

٧- لم تقتصر نشاطات بعض أعضاء المجلس العمومي للولاية على الاقضية التي انتخبوا عنها ، بل تعدت نشاطاتهم إلى مناطق ولاية بغداد المختلفة .

٨- كان الأعضاء الأكثر نشاطاً وفاعلية في مناقشات المجلس العمومي للولاية هم من طبقة الأفندية فهم ذو ثقافة وتحصيل دراسي (حكومي) ، وشغلهم لوظائف إدارية في الدوائر الحكومية المختلفة ، على العكس من بعض الأعضاء الذين كانوا اغلبهم مشايخ (رجال) دين ووجهاء ومتنفذين .

الهوامش :

(١) الدستور ، ترجمه من اللغة التركية إلى العربية نوفل أفندي نعمة الله نوفل ، بمراجعة وتدقيق خليل أفندي الخوري ، مج ١ ، المطبعة الأدبية ، (بيروت : ١٣٠١هـ) ، ص ٣٨٥ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٣٨٦ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٤١٠ – ٤١١ .

(٤) الدستور ، ترتيب ثاني ، جلد ٦ ، مطبعة عامرة ، (در سعادت : ١٣٣٤) ، ص ٢٠٨ .

(٥) أصدرت الدولة العثمانية في ٢ تشرين الأول ١٨٦١م نظاماً خاصاً أطلقت عليه اسم (البودجة) أي الموازنة ، تم بموجبه تنظيم موازنة الدولة ، وقد شمل هذا النظام ثلاث عشرة مادة تناولت إجراءات إعداد دفتر الموازنة السنوية المقترحة للدولة وولاياتها ، وخطوات تنفيذها بعد مصادقة السلطان العثماني عليها . وفي ٢٥ نيسان ١٨٧١م أصدرت الدولة العثمانية تعليمات تتعلق بموازنة الولايات التابعة لها ، وهي على قسمين شمل القسم الأول منها تسعة بنود تتعلق بتحديد مجالات إنفاق أموال الدولة في الولاية . في حين تناول القسم الثاني تنظيم دفتر موازنة الولاية ، وضم عشرة بنود أوضحت أسلوب ترتيب الموارد والنفقات العامة في ذلك الدفتر . ينظر : إبراهيم فاضل ، بودجه ، حقوق مطبعة سي ، (استانبول : ١٣٣٢) ؛ غانم محمد علي ، النظام المالي العثماني في العراق ١٢٥٥ – ١٣٣٣هـ / ١٨٣٩ – ١٩١٤م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، ١٩٨٩ ، ص ٧٤ – ٧٨ .

(٦) تقويم وقايع ، بشنجي سنه ، العدد ١٤١٤ ، ١٩ ربيع الآخر ١٣٣١هـ .

(٧) تقويم وقايع ، بشنجي سنه ، العدد ١٤١٤ ، ١٩ ربيع الآخر ١٣٣١هـ .

(٨) الدستور ، جلد ٦ ، ص ٢١١ .

(٩) المصدر نفسه ، ص ٢١٣ .

(١٠) جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني ١٨٦٩ – ١٩١٧ ، دار الشؤون الثقافية ، ط٢ ، (بغداد : ٢٠٠١) ، ص ٢١٦ .

(١١) لغة العرب ، السنة الثالثة ، ج٥ ، ذو الحجة ١٣٣١هـ / تشرين الثاني ١٩١٣م ، ص ٢٧٩ .

(١٢) تقويم وقايع ، بشنجي سنه ، العدد ١٤١٤ ، ١٩ ربيع الآخر ١٣٣١هـ .

(١٣) صدى بابل ، العدد ٢٠٤ ، السنة الخامسة ، ١٤ أيلول ١٩١٣م

(١٤) عبد الرحمن النقيب : هو عبد الرحمن بن علي بن سلمان بن مصطفى بن زين الدين بن محمد بن درويش بن حسام الدين ، من ذرية الشيخ عبد القادر الكيلاني . ولد في بغداد في ٧ تموز ١٨٤٥م ، ودرس فيها علوم الدين واللغة . وخلال العهد العثماني كان عضواً بمحكمة التمييز ومجلس إدارة ولاية بغداد . وفي حزيران ١٨٩٨م تقلد عبد الرحمن الكيلاني نقابة الأشراف . وخلال الاحتلال البريطاني للعراق اختير عبد الرحمن النقيب رئيساً لوزراء أول حكومة عراقية مؤتة في ٢٧ تشرين الأول ١٩٢٠م . وبعد انتخاب فيصل الأول ملكاً على العراق في ٢٣ آب ١٩٢١م قام عبد الرحمن النقيب بتشكيل وزارته الثانية في ١٠ أيلول ١٩٢١م ، كما شكل

وزارته الثالثة في ٣٠ أيلول ١٩٢٢م . توفي في بغداد بتاريخ ١٢ حزيران ١٩٢٧م . ينظر : محمد صالح آل السهروردي ، لب الألباب ، ج٢ ، مطبعة المعارف ، (بغداد : ١٩٣٣) ، ص ١٣٣ – ١٤٤ .

(١٥) عزرا مناحيم صالح دانيال : من ابرز رجال آسرة آل دانيال اليهودية في العراق في مجال السياسة والتجارة ، ولد في بغداد ، ودرس في مدرسة الإليانس ، ثم سافر إلى عدة بلدان أوربية ، صار عضواً في مجلس إدارة ولاية بغداد منذ عام ١٩٠١م ، ثم عضواً في مجلسها العمومي عام ١٩١٣م . وفي عام ١٩٣٢م عُين عضواً في مجلس الأعيان العراقي . توفي في بغداد بتاريخ ٣ آذار ١٩٥٢ . ينظر : مير بصري ، أعلام اليهود في تاريخ العراق الحديث ، دار الوراق للنشر ، ط١ ، (لندن : ٢٠٠٦) ، ص ٩٥ – ٩٦ .

(١٦) عبد الجبار الخياط : هو عبد الجبار بن عيسى الخياط ، ولد ببغداد في عام ١٨٥٦م ، ودرس في مدرسة الآباء الكرمليين ، ثم عمل في دائرة أوراق أو تحريرات ولاية بغداد . درس الحقوق ونال إجازتها وزاول المهنة في بغداد والبصرة . اختير عضواً في مجلس إدارة الولاية والمجلس البلدي . في عام ١٩٢٠م عُين وزيراً بلا وزارة ، وفي عام ١٩٢٤م انتخب نائباً عن بغداد في المجلس التأسيسي العراقي لكنه توفي في ٢٣ نيسان ١٩٢٤م . ينظر : مير بصري ، أعلام السياسة في العراق الحديث ، ج٢ ، دار الحكمة ، ط١ ، (لندن : ٢٠٠٤) ، ص ٣٣ .

(١٧) عبد الرحمن الحيدري : هو عبد الرحمن بن صالح الحيدري ، ولد في بغداد عام ١٨٥٥م ، شغل عدة وظائف خلال العهد العثماني منها عضو محكمة الاستئناف في بغداد ، كما انتخب رئيساً لدائرة البلدية في بغداد عام ١٩٠٥م . حصل على رتبة الباشوية تقديراً لجهوده في مكافحة طغيان نهر دجلة عام ١٩٠٧م . وخلال العهد الملكي في العراق صار الحيدري وزيراً بلا وزارة في الحكومة العراقية المؤقتة عام ١٩٢١م . انتخب نائباً عن لواء الدليم في مجلس النواب العراقي عام ١٩٢٤م . توفي ببغداد في ١٢ نيسان ١٩٣٠ . ينظر : مير بصري ، أعلام السياسة في العراق الحديث ، ص ٢٨ .

(١٨) محمد سعيد النقشبندي : هو محمد سعيد بن عبد القادر بن عبد الغني العبيدي ، ولد ببغداد في ٢٩ كانون الثاني ١٨٦١م ، ودرس على علمائها أمثال محمد فيضي الزهاوي وغيرهم ، مال إلى التصوف فاعتنق الطريقة النقشبندية وعرف بها ، سافر إلى اسطنبول عام ١٨٩٤م والتقى بالسلطان عبد الحميد الثاني ، وحصل منه على بناء مدرسة دينية في مدينة سامراء . في عام ١٨٩٨م عُين مدرساً وواعظاً بجامع الإمام أبو حنيفة النعمان ، وفي عام ١٩١٨م تولى مهمة الإرشاد في التكية الخالدية . توفي ببغداد في ١٧ أيلول ١٩٢٠م . ينظر : مير بصري ، أعلام الأدب في العراق الحديث ، تقديم جليل العطية ، ج٢ ، دار الحكمة ، ط١ ، (لندن : ١٩٩٤) ، ص ٣٢٣ – ٣٢٤ .

(١٩) عاكف الالوسي : هو عاكف بن عبد الباقي الالوسي ، لد عام ١٨٥٤م ، و شغل عدة وظائف حكومية في العهد العثماني الأخير في مجالات البرق والبريد والإدارة ، ومنها قائممقامية كل من قضاء الديوانية في عام ١٨٩١م ، وقضاء السماوة في عام ١٨٩٣م، وقضاء الشامية عام ١٨٩٩م ، سجنه البريطانيين في العمارة وتوفي في سجنه عام ١٩١٧م . ينظر : محمد بهجة الاثري ، أعلام العراق ، المطبعة السلفية ، (د . م : ١٣٤٥هـ) ، ص ٥٦ .

(٢٠) كانت ولاية بغداد في عام ١٩١٣م تتشكل من ثلاثة ألوية هي بغداد وكربلاء والديوانية . وكان لواء بغداد يضم اثنا عشر قضاء هي (بغداد ، الكاظمية ، خراسان ، مندلي ، كوت الإمارة ، سامراء ، عنة ، الدليم ، بدرة ، العزيزية ، الجزيرة ، وخانقين) . وضم لواء كربلاء ثلاثة أربعة أقضية هي : (كربلاء ، النجف الاشرف ، الهندية ، والرزازة) ، في حين كان لواء الديوانية يتألف من أربعة أقضية هي : (الديوانية ، الحلة ، السماوة ، والشامية) . وكان لكل قضاء من أقضية الولاية عدد من النواح والقرى الملحقة به . لمزيد من التفصيل عن التقسيمات الإدارية لولاية بغداد أواخر العهد العثماني ينظر : بغداد ولايت جليلة سالنامة در، سنة هجرية ١٣٢٩، سنة رومية ١٣٢٧، بغداد شابندر مطبعة، سندة طبع اولنمشدر ، ص ١٧٥- ١٧٦ ؛ سالنامة دولت علية عثمانية ، سنة مالية ١٣٢٨ ، سنة هجرية ١٣٣٠ ، التمش يدنجي سنة ، در سعادت ، سلانيك مطبعة سي ، ص ٦٠٤ – ٦١٢ .

(٢١) الزوراء ، العدد ٢٤٢٧ ، ١٣ شوال١٣٣١هـ ؛ الزوراء ، العدد ٢٤٢٩ ، ٢٧ شوال ١٣٣١هـ ؛ الزوراء ، العدد ٢٤٢٨ ، ٢٠ شوال ١٣٣١هـ .

(٢٢) عبد الحميد الكليدار : هو الشيخ عبد الحميد بن طالب بن عبد الرزاق بن محمد الكليدار الشيبي ، ولد في الكاظمية عام ١٨٦٢م ، تولى سدانة الحرم الكاظمي بعد وفاة عمه الشيخ عيسى عام ١٨٨٧م ، وقد منح رتبة نقابة الأشراف بموجب الفرمان الصادر من قبل السلطان العثماني عبد الحميد الثاني . توفي في الكاظمية عام ١٩١٨م . لمزيد من التفصيل ينظر : عبد الكريم الدباغ ، كواكب مشهد الكاظمين في القرنين الأخيرين والقرن الحالي ، ج١ ، دار المرتضى ، ط١ ، (بيروت : ٢٠١٠) ، ص ٢٢٩ – ٢٣٠ .

(٢٣) عبد الحسين الجلبي : هو عبد الحسين بن علي ب محمد بن هادي بن حسن بن محمد الجلبي ، ولد بالكاظمية في عام ١٨٧٦م ، شغل عدة وظائف إدارية وقضائية في العهد العثماني منها تعيينه عضواً في محكمة قضاء الكاظمية ، وعضواً بمجلس إدارة ولاية بغداد . وفي العهد الملكي في العراق عُين وزيراً للمعارف في وزارة عبد المحسن السعدون الأولى عام ١٩٢٢م . شغل عدة مناصب وزارية منها وزير للمواصلات والإشغال عام ١٩٢٥ ، ووزير المعارف ١٩٢٥ ، ووزير الري والزراعة عام ١٩٢٧م ، ثم وزيراً للمعارف مرة ثالثة عام ١٩٢٩م . كانت وزارة المعارف أهم الوزارات التي عمل فيها فكانت المرة الثامنة التي صار وزيراً فيها عام ١٩٣٤م . انتخب نائباً في مجلس النواب عن لواء بغداد عام ١٩٢٥ و١٩٢٨ و١٩٣٠ ، ثم عُين عضواً بمجلس الأعيان في عام ١٩٣٩م وبقي فيه حتى وفاته في ١١ آذار ١٩٣٩م . ينظر : مير بصري ، أعلام السياسة في العراق الحديث ، ج٢ ، ص ٤٦ .

(٢٤) عبد الرحمن آل جميل : هو عبد الرحمن بن مصطفى آل جميل ، ولد ببغداد ، ودرس العلوم الدينية ، عُين خلال الاحتلال البريطاني للعراق رئيساً لبلدية بغداد ثم معاوناً لرئيسها ، استقال من عمله في البلدية وسافر إلى حلب ليكون معاوناً لحاكمها جعفر العسكري . توفي ببغداد في ١٤ آذار ١٩٣٦م . ينظر : محمد سعيد الراوي البغدادي ، تاريخ الأسر العلمية في بغداد ، حققه وعلق عليه عماد عبد السلام رؤوف ، دار الشؤون الثقافية ، ط٢ ، (بغداد : ٢٠٠٧) ، ص ٢٠٣ – ٢٠٩ .

(٢٥) علي الالوسي : هو علي بن الشيخ علاء الدين بن نعمان خير الدين بن محمود شهاب الدين الالوسي ، وولد ببغداد في ١٧ شباط ١٨٦١م . درس على يده والده وابن عمه محمود شكري الالوسي ، وفي عام ١٨٨٣م

سافر مع أبيه إلى اسطنبول والتحق بمدرسة القضاة وتخرج منها . تولى القضاء في عدد من المدن في فلسطين وبعلبك والعمارة والديوانية . انتخب نائباً عن لواء بغداد في مجلس المبعوثان العثماني عام ١٩٠٨م . وخلال الاحتلال البريطاني عُين قاضياً في بغداد عام ١٩١٧م . له العديد من المؤلفات منها الدر المنتثر في رجال القرن الثاني عشر والثالث عشر . توفي ببغداد في ٧ كانون الثاني ١٩٢٢م . ينظر : علي علاء الدين الالوسي ، الدر المنتثر في رجال القرن الثاني عشر والثالث عشر ، تحقيق جمال الدين الالوسي وعبد الله الجبوري ، الدار العمرية ، (د . م : ٢٠٠٥) ، ص ٤٩ – ٥٢ .

(٢٦) إبراهيم الراوي : هو إبراهيم بم محمد بن عبد الله بن احمد بن رجب الراوي ، ولد في راوة عام ١٨٦٠م ، انتقل إلى بغداد عام ١٨٧٥م ودرس على يد أعلامها العلوم الدينية ، عُين مدرساً في جامع السيد سلطان علي في بغداد وقد منحته الدولة العثمانية بعض الأوسمة العالية تقديراً لخدماته ، وهو شيخ الطريقة الرفاعية في بغداد . له مؤلفات عدة منها اللمعات الفريدة في المسائل المفيدة ، توفي ببغداد عام ١٩٤٦م . ينظر : باقر أمين الورد ، أعلام العراق الحديث ، راجعه وقدم له ناجي معروف ، ج١ ، مطبعة اوفسيت المينـاء ، (بغداد : ١٩٧٨) ، ص ٥٠ – ٥١ .

(٢٧) عبد المجيد آل جميل : هو عبد المجيد بن أحمد آل جميل ، ولد في بغداد عام ١٨٨٠م ، ودرس الفقه والعلوم الدينية ، ثم دخل مدرسة الحقوق ببغداد فتخرج منها عام ١٩١٢م ، عُين قاضياً في عدد من المدن العراقية في الناصرية والرمادي وبغداد ، وفي أيار ١٩٣٦م عُين قاضياً في محكمة بداءة الصلح في الموصل ، ثم محكمة بداءة بغداد عام ١٩٤٠م . توفي ببغداد في ٩ شباط ١٩٧١م . ينظر : مير بصري ، أعلام السياسة في العراق الحديث ، ج٢ ، ص ٥٦٨ .

(٢٨) الزوراء ، العدد ٢٤٢٧ ، ١٣ شوال١٣٣١هـ ؛ الزوراء ، العدد ٢٤٢٩ ، ٢٧ شوال ١٣٣١هـ .

(٢٩) فؤاد الجيبه جي : هو فؤاد بن راغب الجيبه جي من إحدى الأسر البغدادية المعروفة . ولد عام ١٨٨٤م ، ودرس في مدرسة الحقوق في بغداد فنال إجازتها عام ١٩١٢م . انتخب نائباً عن لواء الديوانية في مجلس المبعوثان العثماني عام ١٩١٤م . توفي في اسطنبول عام ١٩١٨م . ينظر : مير بصري ، أعلام السياسة في العراق الحديث ، ج٢ ، ص ٢٩٧.

(٣٠) رؤوف الأمين : من وجهاء مدينة الحلة ، كان له دوراً في مواجهة الاحتلال البريطاني فقبض عليه ونفي إلى جزيرة هنجام ، أطلق سراحه في ٢١ شباط ١٩٢١م . تولى رئاسة بلدية الحلة في كانون الثاني ١٩٢٢م ، ثم انتخب عنها نائباً في مجلس النواب العراقي عام ١٩٣٠م . اغتيل في الحلة في ١٨ آب ١٩٣١م . ينظر : مير بصري ، أعلام الوطنية والقومية العربية ، دار الحكمة ، ط١ ، (لندن : ١٩٩٩) ، ص ٢٨٦ .

(٣١) محمد طاهر السماوي : هو محمد بن طاهر بن حبيب بن حسين بن محسن بت تركي الفضلي الشهير بـ (السماوي) ولد في مدينة السماوة في ٢٤ كانون الثاني ١٨٧٦م ، وفي العاشرة من عمره أرسله والده إلى النجف الاشرف لإكمال دراسته فيها ، ثم سافر إلى سامراء ودرس عند السيد المجدد محمد حسن الشيرازي ، وفي عام ١٨٩٧م عاد إلى مدينته ، وفي عام ١٩١٣ عُين عضواً في المجلس العمومي لولاية بغداد . في عام ١٩٢١م عُين قاضياً شرعياً في النجف الاشرف ، ثم نقل إلى كربلاء عام ١٩٢٤م ، ثم بغداد عام ١٩٢٥م . صار عضواً في مجلس التمييز الشرعي الجعفري عام ١٩٢٦م . وفي عام ١٩٣١م أعيد تعيينه قاضياً جعفرياً

في بغداد ، ثم النجف ١٩٣٤م حتى أحيل على التقاعد عام ١٩٣٥م . له عدة مؤلفات في الشعر والتاريخ منها شجرة الرياض في مدح النبي الفياض ، وموجز تواريخ أهل البيت . توفي في النجف الاشرف بتاريخ ١٦ تشرين الأول ١٩٥٠م . لمزيد من التفصيل ينظر : محمد بن طاهر السماوي ، وشائح السرّاء في شأن سامراء (أرجوزة في تاريخ سامراء) ، شرحها وضبطها وقدم لها مركز إحياء التراث في العتبة العباسية ، مطبعة دار الكفيل ، ط١ ، (كربلاء : ٢٠١٤) ، ص ١٧ – ٣٢ .

(٣٢) الزوراء ، العدد ٢٤٢٧ ، ١٣ شوال ١٣٣١هـ ؛ الزوراء ، العدد ٢٤٢٩ ، ٢٧ شوال ١٣٣١هـ .

(٣٣) محمد سعيد الراوي : هو محمد سعيد بن عبد الغني بن محمد بن حسين بن عبد اللطيف الراوي ، ولد في عانة عام ١٨٨٣م ، درس العلوم الدينية في بغداد ، وفي عام ١٩٠٦م عُين مدرساً في جامع خضر الياس ، ثم خطيباً بالتكية الخالدية وإماماً في جامع الشيخ معروف الكرخي . وبعد الاحتلال البريطاني للعراق تم اعتقاله ونفي أسيراً إلى الهند . وبعد إطلاق سراحه عُين مدرساً في دار المعلمين الابتدائية عام ١٩٢١م ثم أستاذاً في جامعة آل البيت عام ١٩٢٤م . وفي عام ١٩٢٨م عُين نائب عضو ورئيساً لكتاب مجلس التمييز الشرعي السني . توفي ببغداد في ١٥ شباط ١٩٣٦م . من مؤلفاته شرح مجلة الأحكام الشرعية ، ومعلم الفرائض . لمزيد من التفصيل ينظر : محمد صالح آل السهروردي ، المصدر السابق ، ص ٣٤٦ – ٣٤٨ .

(٣٤) محمد علي بحر العلوم : هو السيد محمد علي بن علي نقي بن محمد تقي بن رضا بن محمد مهدي الطباطبائي الحسيني . ولد في مدينة النجف الاشرف عام ١٨٧٠م ، ودرس على أساتذتها مختلف الدينية . شارك في شبابه في الحركة الدستورية الإيرانية عام ١٩٠٥م ، كما شارك في معارك الجهاد ضد الاحتلال البريطاني للعراق عام ١٩١٤م . في عام ١٩١٨م حكم عليه بالإعدام من قبل البريطانيين بسبب مقتل حاكم النجف البريطاني الكابتن مارشال خلال احداث ثورة النجف ، لكن اعفي عنه وسافر إلى المحمرة ثم عاد إلى النجف في عام ١٩٢٠م وساهم في ثورة العشرين فتم اعتقاله ونفي إلى جزيرة هنجام وبقي فيها حتى صدور العفو العام في ٣٠ أيار ١٩٢١م . في ١٢ تشرين الأول ١٩٢٩ عُين عضواً في مجلس الأعيان العراقي ، وفي ٢ تشرين الثاني ١٩٢٩م انتخب نائباً لرئيس المجلس . توفي ببغداد في ٢٨ آذار ١٩٣٦م . ينظر : جعفر الشيخ باقر آل محبوبة ، ماضي النجف وحاضرها ، تحقيق وتعليق علي خضير حجي ، ج٤ ، دار الكفيل للطباعة والنشر والتوزيع ، ط١ ، (كربلاء : ٢٠١٥) ، ص ١٤٧ – ١٥٢ .

(٣٥) عبد المهدي الحافظ : ولد في كربلاء ونشأ في أسرة عربية تُنسب إلى قبيلة خفاجة ، وخلال القرن التاسع عشر الميلادي هاجر جد الأسرة الأعلى حافظ من بلدة الشطرة إلى كربلاء . درس عبد المهدي الحافظ في كربلاء وأخذ العروض عن الشاعر الشيخ كاظم الهر ، وتعلم اللغات التركية والفارسية والفرنسية ، كان من أعيان كربلاء وتجارها ، أديباً شاعراً . صار رئيساً لبلدية قضاء كربلاء ، ثم انتخب نائباً عن لواء كربلاء في مجلس المبعوثان العثماني في دورته الأولى عام ١٩٠٨م ، ودورته الثالثة عام ١٩١٤م . توفي في كربلاء في شباط ١٩١٦م ودفن فيها . ينظر : محسن الأمين ، أعيان الشيعة ، تحقيق حسن الأمين ، ج ٣٩ ، مطبعة الإنصاف ، (بيروت : ١٩٦٠) ، ص ١٦٨ .

(٣٦) هو الشيخ فخر الدين بن الحاج حسن مهدي كمونة الاسدي ، ولد عام ١٨٨٦م في مدينة كربلاء ، وقد آلت إليه رئاسة عائلته في عام ١٩٠٨م . شارك في ثورة كربلاء ضد العثمانيين عام ١٩١٦م ، وبعد خروج العثمانيين

من المدينة قام مع أخيه بتشكيل إدارة محلية لإدارة المدينة . اعتقل في عام ١٩١٧م من قبل السلطات البريطانية في بغداد وتم نفيه إلى الهند ، وقد عاد إلى كربلاء بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨م . كان له دوراً بارزاً خلال أحداث ثورة العشرين في مدينة كربلاء توفي في كربلاء يوم ١٤ تشرين الأول ١٩٣٦م . ينظر :مير بصري ، أعلام الوطنية ، ص ٢٥٤ .

(٣٧) الزوراء ، العدد ٢٤٣٠ ، ٤ ذو القعدة ١٣٣١هـ .

(٣٨) صدى بابل ، العدد ٢٠٩ ، السنة الخامسة ، ١٩ تشرين الأول ١٩١٣م .

(٣٩) الزوراء ، العدد ٢٤٣٢ ، ١٨ ذو القعدة ١٣٣١هـ .

(٤٠) الزوراء ، العدد ٢٤٣٢ ، ١٨ ذو القعدة ١٣٣١هـ ؛ الزوراء ، العدد ٢٤٣٣ ، ٢٥ ذو القعدة ١٣٣١هـ ؛ الزوراء ، العدد ٢٤٣٤ ، ٢ ذو الحجة ١٣٣١هـ ؛ الزوراء ، العدد ٢٤٣٥ ، ٩ ذو الحجة ١٣٣١هـ ؛ الزوراء ، العدد ٢٤٣٧ ، ٢٣ ذو الحجة ١٣٣١هـ ؛ الزوراء ، العدد ٢٤٤٢ ، ١٨ محرم ١٣٣٢هـ .

(٤١) الزوراء ، العدد ٢٤٣٢ ، ١٨ ذو القعدة ١٣٣١هـ

(٤٢) المصدر نفسه .

(٤٣) المصدر نفسه .

(٤٤) المصدر نفسه .

(٤٥) المصدر نفسه .

(٤٦) المصدر نفسه .

(٤٧) المصدر نفسه .

(٤٨) المصدر نفسه .

(٤٩) الزوراء ، العدد ٢٤٣٣ ، ٢٥ ذو القعدة ١٣٣١هـ .

(٥٠) المصدر نفسه .

(٥١) المصدر نفسه .

(٥٢) الزوراء ، العدد ٢٤٣٥ ، ٩ ذو الحجة ١٣٣١هـ .

(٥٣) الزوراء ، العدد ٢٤٣٦ ، ١٦ ذو الحجة ١٣٣١هـ .

(٥٤) الزوراء ، العدد ٢٤٣٧ ، ٢٣ ذو الحجة ١٣٣١هـ .

(٥٥) الزوراء ، العدد ٢٤٤٢ ، ١٨ محرم ١٣٣٢هـ .

(٥٦) الزوراء ، العدد ٢٤٣٣ ، ٢٥ ذو القعدة ١٣٣١هـ .

(٥٧) المصدر نفسه .

(٥٨) المصدر نفسه .

(٥٩) الرحالية : هي إحدى النواحي التي كانت ترتبط إدارياً بقضاء المركز في لواء كربلاء ، وفي عام ١٨٩٥م قررت الحكومة العثمانية فك ارتباطها الإداري من لواء كربلاء وإلحاقها بقضاء الدليم المرتبط بلواء بغداد . ينظر : بغداد ولايت جليلة سنة مخصوص سالنامة در، دفعة ١٢، سنة شمسية ١٣١٢، سنة قمرية ١٣١٣ – ١٣١٤ ، ص ٢٧٧ ؛ الزوراء ، العدد ١٦٢٨ ، ٣٠ شوال ١٣١٣هـ .

(٦٠) الزوراء ، العدد ٢٤٣٣ ، ٢٥ ذو القعدة ١٣٣١هـ .

(٦١) المصدر نفسه .

(٦٢) المصدر نفسه .

(٦٣) ارتبط قضاء الحلة بلواء الديوانية منذ عام ١٨٥١م حينما تم تشكيل لواء الديوانية إدارياً وكان مرتبط بايالة بغداد ، وبعد أحداث حركة الدغارة في عام ١٨٦٩م التي ثارت فيها عشائر الدغارة على الوجود العثماني في البلدة وما تلاها من عمليات عسكرية قامت بها القوات العسكرية العثمانية ، قررت الدولة العثمانية إنزال الدرجة الإدارية للواء الديوانية ورفع درجة قضاء الحلة الإدارية إلى لواء وربط الديوانية به وكان ذلك أوائل عام ١٨٧٠م ، وفي عام ١٨٩٤م قررت الحكومة العثمانية إعادة تشكيل لواء الديوانية من جديد وربط قضاء الحلة به لأسباب عدة كان أهمها عامل الجغرافي السياسي ، بهدف السيطرة على عشائر الديوانية والدغارة وعفك وآل بدير والشامية والسماوة التي كانت تمتنع عن دفع الضرائب والرسوم والانخراط في خدمة التجنيد الإجباري . لمزيد من التفصيل ينظر : سامي ناظم حسين المنصوري ، الديوانية في العهد العثماني الأخير ١٨٥١ – ١٩١٧م دراسة لتاريخها الإداري في ضوء السالنامات العثمانية ، دار المدينة الفاضلة ، ط١ ، (بغداد : ٢٠١٢م) ، ص ٦٩ ؛ سامي ناظم حسين المنصوري ، الديوانية وتوابعها في وثائق الأرشيف العثماني ١٨٦٥ – ١٩١٧م ، دار المدينة الفاضلة ، ط١ ، (بغداد : ٢٠١٥م) ، ص ص ٦٣ – ٦٤ ، ١٩٩.

(٦٤) الزوراء ، العدد ٢٤٣٤ ، ٢ ذو الحجة ١٣٣١هـ .

(٦٥) الزوراء ، العدد ٢٤٣٣ ، ٢٥ ذو القعدة ١٣٣١هـ .

(٦٦) المصدر نفسه .

(٦٧) الخالص : ناحية مرتبطة إدارياً بقضاء خراسان ، لواء وولاية بغداد . عدت ناحية منذ عام ١٨٦٩م واحتفظت بدرجتها الإدارية حتى نهاية العهد العثماني ، سميت بهذا الاسم نسبة إلى نهر الخالص احد روافد نهر ديالى . ينظر : سالنامة ولايتي بغداد لسنة ١٢٩٢ه ، دفعة ١، مطبعة ولايت بغداد ، ص ٧٢ ؛ رشيد عبد علي الحاج حسين ، الخالص من تأريخ الخالص ، مطبعة الإيمان ، (بغداد : ١٩٧٢) ، ص ١٥ .

(٦٨) الزوراء ، العدد ٢٤٣٣ ، ٢٥ ذو القعدة ١٣٣١هـ .

(٦٩) الزوراء ، العدد ٢٤٣٤ ، ٢ ذو الحجة ١٣٣١هـ .

(٧٠) المصدر نفسه .

(٧١) المصدر نفسه .

(٧٢) الزوراء ، العدد ٢٤٣٥ ، ٩ ذو الحجة ١٣٣١هـ .

(٧٣) المصدر نفسه .

(٧٤) المصدر نفسه .

(٧٥) بلدروز : ناحية ترتبط إدارياً بقضاء خراسان ، لواء وولاية بغداد . استحدثت إدارياً في عام ١٩٠٧م ، بعد أن كانت قرية تتبع ناحية شهربان ضمن قضاء خراسان . قيل في تفسير اسمه أن أصله مركب هو (بالارود) ، فبالا بمعنى الأعلى أو الفوقاني ، ورود بمعنى الزاب أو النهر . وقيل أن أصلها براز الروز أي ضياء أو بهاء النهار . ينظر : بغداد ولايتنه مخصوص سالنامة در ، يكرمي برنجي دفعة در ، سنة هجرية ١٣٢٥ ، رومية

١٣٢٢ – ١٣٢٣ ، ص ١٥٣ ؛ جمال بابان ، أصول أسماء المدن والمواقع العراقية ، ج١ ، ط٢ ، (بغـداد : ١٩٨٦) ، ص ٦٥ .

(٧٦) الزوراء ، العدد ٢٤٣٦ ، ١٦ ذو الحجة ١٣٣١هـ .

(٧٧) المصدر نفسه .

(٧٨) المصدر نفسه .

(٧٩) الزوراء ، العدد ٢٤٣٨ ، ٣٠ ذو الحجة ١٣٣١هـ .

(٨٠) الزوراء ، العدد ٢٤٣٩ ، ٧ محرم ١٣٣٢هـ .

(٨١) الزوراء ، العدد ٢٤٤٢ ، ١٨ محرم ١٣٣٢هـ .

(٨٢) الزوراء ، العدد ٢٤٤٣ ، ٨ صفر ١٣٣٢هـ .

(٨٣) الزوراء ، العدد ٢٤٤٧ ، ٦ ربيع الأول ١٣٣٢هـ .

(٨٤) الزوراء ، العدد ٢٤٣٦ ، ١٦ ذو الحجة ١٣٣١هـ .

(٨٥) المصدر نفسه .

(٨٦) الزوراء ، العدد ٢٤٣٣ ، ٢٥ ذو القعدة ١٣٣١هـ .

(٨٧) المصدر نفسه .

(٨٨) طولومبة أو طلمبة : هي مضخة ماء وتتألف من أنبوب طويل طرفه الأول يقع في الماء والطرف الثاني يكـون في مكان مرتفع لرفع ونقل الماء . ينظر : محمد احمد دهمان ، معجم الألفاظ في العصر المملوكي، دار الفكـر المعاصر ، ط١ ، (بيروت : ١٩٩٠) ، ص ١٠٦ .

(٨٩) الزوراء ، العدد ٢٤٣٦ ، ١٦ ذو الحجة ١٣٣١هـ .

(٩٠) المصدر نفسه .

(٩١) نجد : لواء تشكل إدارياً في عام ١٨٧١م وكان يرتبط إدارياً بولاية بغداد وتحت أسم لواء الإحساء ، وفي عـام ١٨٧٥م الحق اللواء إدارياً بولاية البصرة ، وقد استبدلت تسمية اللواء من الإحساء إلى نجد في عام ١٨٧٨م ، ثم أعيد ربطه مرة أخرى بولاية بغداد عام ١٨٨٠م بعد إلغاء ولاية البصرة ، وفي عام ١٨٨٤م الحق بولايـة البصرة بعد إعادة تشكليها . ينظر : سالنامة دولت علية عثمانية سنة هجرية سنة مخصوص ١٣٠٣هـ ، دفعة ٤١ ، مطبعة عثمانية، طبع اولنمشدر ، ص ٥١ ؛ محمد حسن العيدروس ، الحياة الإدارية في سنجق الإحساء العثماني ١٨٧١ – ١٩١٣ ، دار المتنبي للطباعة والنشر ، ط١ ، (أبو ظبي : د. ت) ، ص ٢٥ .

(٩٢) المنتفك : لواء يرتبط إدارياً بولاية البصرة . تشكل إدارياً في عام ١٨٦٩م وكان يرتبط بولاية بغداد ، وفي عـام ١٨٧٥م ارتبط بولاية البصرة ، وفي عام ١٨٨٠م أعيد إلحاقه بولاية بغداد حتى عام ١٨٨٤م حينما ربط مـرة أخرى بولاية البصرة . يحد اللواء من الشمال والشرق ولاية بغداد ، ومن الغرب بادية الشام ، ومـن الجنـوب لواء العمارة . ينظر : الزوراء ، العدد ٢ ، ١٢ ربيع الغول ١٢٨٦هـ ؛ بصرة نك ولايت سالنامة سـي لسـنة ١٣١٧هـ ، سنة هجرية سنة مخصوص ، بصرة ولايتي مطبعة سندة باصلمشدر ، ص ١٦٦ .

(٩٣) الوزراء ، العدد ٢٤٣٦ ، ١٦ ذو الحجة ١٣٣١هـ .

(٩٤) المصدر نفسه .

(٩٥) الزوراء ، العدد ٢٤٣٧ ، ٢٣ ذو الحجة ١٣٣١هـ .

(٩٦) المصدر نفسه .

(٩٧) عباس العزاوي،تاريخ العراق بين احتلالين،ج٨،شركة التجارة والطباعة المحدودة،(بغداد:١٩٥٥)،ص ٢٤٦ .

(٩٨) الزوراء ، العدد ٢٥٠١ ، ١٩ ربيع الأول ١٣٣٣هـ .

قائمة المصادر :

أولاً : الوثائق العثمانية المنشورة .

١- الدستور ، ترتيب ثاني ، جلد ٦ ، مطبعة عامرة ، (در سعادت : ١٣٣٤) .

٢- الدستور ، ترجمه من اللغة التركية إلى العربية نوفل أفندي نعمة الله نوفل ، بمراجعة وتدقيق خليل أفندي الخوري ، مج ١ ، المطبعة الأدبية ، (بيروت : ١٣٠١هـ) .

٣- سالنامة ولايتي بغداد لسنة ١٢٩٢ه ، دفعة ١، مطبعة ولايت بغداد .

٤- بغداد ولايت جليلة سنة مخصوص سالنامة در، دفعة ١٢، سنة شمسية ١٣١٢، سنة قمرية ١٣١٣ – ١٣١٤ .

٥- بغداد ولايتنه مخصوص سالنامة در ، يكرمي برنجي دفعة در ، سنة هجرية ١٣٢٥ ، رومية ١٣٢٢ – ١٣٢٣ .

٦- بغداد ولايت جليلة سالنامة در،سنة هجرية ١٣٢٩،سنة رومية ١٣٢٧،بغداد شابندر مطبعة،سندة طبع اولنمشدر

٧- بصرة نك ولايت سالنامة سي لسنة ١٣١٧هـ،سنة هجرية سنة مخصوص، بصرة ولايتي مطبعة سندة باصلمشدر .

٨- سالنامة دولت علية عثمانية ، سنة مالية ١٣٢٨ ، سنة هجرية ١٣٣٠ ، التمش يدنجي سنة ، در سعادت ، سلانيك مطبعة سي .

٩- سالنامة دولت علية عثمانية سنة هجرية سنة مخصوص ١٣٠٣هـ،دفعة ٤١ ، مطبعة عثمانية، طبع اولنمشدر.

ثانياً : الدراسات الجامعية .

غانم محمد علي ، النظام المالي العثماني في العراق ١٢٥٥ – ١٣٣٣هـ / ١٨٣٩ – ١٩١٤م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، ١٩٨٩ .

ثالثاً : الكتب العربية .

١- باقر أمين الورد ، أعلام العراق الحديث ، راجعه وقدم له ناجي معروف ، ج١ ، مطبعة اوفسيت الميناء ، (بغداد : ١٩٧٨) .

٢- جعفر الشيخ باقر آل محبوبة ، ماضي النجف وحاضرها ، تحقيق وتعليق علي خضير حجي ، ج٤ ، دار الكفيل للطباعة والنشر والتوزيع ، ط١ ، (كربلاء : ٢٠١٥) .

٣- جمال بابان ، أصول أسماء المدن والمواقع العراقية ، ج١ ، ط٢ ، (بغداد : ١٩٨٦) .

٤- جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني ١٨٦٩ – ١٩١٧ ، دار الشؤون الثقافية ، ط٢ ، (بغداد : ٢٠٠١) .

٥- رشيد عبد علي الحاج حسين ، الخالص من تأريخ الخالص ، مطبعة الإيمان ، (بغداد : ١٩٧٢).

٦- سامي ناظم حسين المنصوري ، الديوانية في العهد العثماني الأخير ١٨٥١ – ١٩١٧م دراسة لتاريخها الإداري في ضوء السالنامات العثمانية ، دار المدينة الفاضلة ، ط١ ، (بغداد : ٢٠١٢م) .
٧- ـــــــ، الديوانية وتوابعها في وثائق الأرشيف العثماني ١٨٦٥ – ١٩١٧م ، دار المدينة الفاضلة ، ط١ ، (بغداد : ٢٠١٥م) .
٨- عباس العزاوي ، تاريخ العراق بين احتلالين ، ج٨ ، شركة التجارة والطباعة المحدودة ، (بغداد : ١٩٥٥) .
٩- عبد الكريم الدباغ ، كواكب مشهد الكاظمين في القرنين الأخيرين والقرن الحالي ، ج١ ، دار المرتضى ، ط١ ، (بيروت : ٢٠١٠) .
١٠ علي علاء الدين الالوسي ، الدر المنتثر في رجال القرن الثاني عشر والثالث عشر ، تحقيق جمال الدين الالوسي وعبد الله الجبوري ، الدار العمرية ، (د . م : ٢٠٠٥) .
١١- محسن الأمين ، أعيان الشيعة ، تحقيق حسن الأمين ، ج ٣٩ ، مطبعة الإنصاف ، (بيروت : ١٩٦٠) .
١٢- محمد احمد دهمان ، معجم الألفاظ في العصر المملوكي، دار الفكر المعاصر ، ط١ ، (بيروت : ١٩٩٠) .
١٣- محمد بن طاهر السماوي ، وشائح السرّاء في شأن سامراء (أرجوزة في تاريخ سامراء) ، شرحها وضبطها وقدم لها مركز إحياء التراث في العتبة العباسية ، مطبعة دار الكفيل ، ط١ ، (كربلاء : ٢٠١٤) .
١٤- محمد بهجة الاثري ، أعلام العراق ، المطبعة السلفية ، (د . م : ١٣٤٥هـ) .
١٥- محمد حسن العيدروس ، الحياة الإدارية في سنجق الإحساء العثماني ١٨٧١ – ١٩١٣ ، دار المتنبي للطباعة والنشر ، ط١ ، (أبو ظبي : د. ت) .
١٦- محمد سعيد الراوي البغدادي ، تاريخ الأسر العلمية في بغداد ، حققه وعلق عليه عماد عبد السلام رؤوف ، دار الشؤون الثقافية ، ط٢ ، (بغداد : ٢٠٠٧) .
١٧- محمد صالح آل السهروردي ، لب الألباب ، ج٢ ، مطبعة المعارف ، (بغداد : ١٩٣٣) .
١٨- مير بصري ، أعلام الأدب في العراق الحديث ، تقديم جليل العطية،ج٢، دار الحكمة،ط١، (لندن : ١٩٩٤) .
١٩- ـــــــ ، أعلام السياسة في العراق الحديث ، ج٢ ، دار الحكمة ، ط١ ، (لندن : ٢٠٠٤).
٢٠- ـــــــ ، أعلام الوطنية والقومية العربية ، دار الحكمة ، ط١ ، (لندن : ١٩٩٩) .
٢١- ـــــــ ، أعلام اليهود في تاريخ العراق الحديث ، دار الوراق للنشر ، ط١ ، (لندن : ٢٠٠٦) .

رابعاً : الكتب التركية (العثمانية) :

١- إبراهيم فاضل ، بودجه ، حقوق مطبعة سي ، (استانبول : ١٣٣٢) .

خامساً : الدوريات (المجلات والصحف) .

أ- المجلات :

لغة العرب ، السنة الثالثة ، ج٥ ، ذو الحجة ١٣٣١هـ / تشرين الثاني ١٩١٣م ، ص ٢٧٩ .

ب- الصحف :

١- تقويم وقايع ، بشنجي سنه ، العدد ١٤١٤ ، ١٩ ربيع الآخر ١٣٣١هـ .
٢- الزوراء ، العدد ٢ ، ١٢ ربيع الغول ١٢٨٦هـ .

٣- الزوراء ، العدد ١٦٢٨ ، ٣٠ شوال ١٣١٣هـ .
٤- الزوراء ، العدد ٢٤٢٧ ، ١٣ شوال ١٣٣١هـ .
٥- الزوراء ، العدد ٢٤٢٨ ، ٢٠ شوال ١٣٣١هـ .
٦- الزوراء ، العدد ٢٤٢٩ ، ٢٧ شوال ١٣٣١هـ .
٧- الزوراء ، العدد ٢٤٣٠ ، ٤ ذو القعدة ١٣٣١هـ .
٨- الزوراء ، العدد ٢٤٣٢ ، ١٨ ذو القعدة ١٣٣١هـ .
٩- الزوراء ، العدد ٢٤٣٣ ، ٢٥ ذو القعدة ١٣٣١هـ .
١٠- الزوراء ، العدد ٢٤٣٤ ، ٢ ذو الحجة ١٣٣١هـ .
١١- الزوراء ، العدد ٢٤٣٥ ، ٩ ذو الحجة ١٣٣١هـ .
١٢- الزوراء ، العدد ٢٤٣٦ ، ١٦ ذو الحجة ١٣٣١هـ .
١٣- الزوراء ، العدد ٢٤٣٧ ، ٢٣ ذو الحجة ١٣٣١هـ .
١٤- الزوراء ، العدد ٢٤٣٨ ، ٣٠ ذو الحجة ١٣٣١هـ .
١٥- الزوراء ، العدد ٢٤٣٩ ، ٧ محرم ١٣٣٢هـ .
١٦- الزوراء ، العدد ٢٤٤٢ ، ١٨ محرم ١٣٣٢هـ .
١٧- الزوراء ، العدد ٢٤٤٣ ، ٨ صفر ١٣٣٢هـ .
١٨- الزوراء ، العدد ٢٤٤٧ ، ٦ ربيع الأول ١٣٣٢هـ .
١٩- الزوراء ، العدد ٢٥٠١ ، ١٩ ربيع الأول ١٣٣٣هـ .
٢٠- صدى بابل ، العدد ٢٠٤ ، السنة الخامسة ، ١٤ أيلول ١٩١٣م
٢١- صدى بابل ، العدد ٢٠٩ ، السنة الخامسة ، ١٩ تشرين الأول ١٩١٣م .

Abstract :

This research entitled (Public Council in the wilayet of Baghdad, the first election cycle 14 - October 22, 1913) the study of life in the legislative mandate of Baghdad late Ottoman period. The work of the Public Council for the state similar to the work of the Council of the Ottoman envoys in Istanbul.

This research is very great importance it is without exaggeration the first study that dealt in detail Public Council for a term of Baghdad based on authentic sources, particularly the official press of the mandate of Baghdad (Zawraa) published the minutes or the public meetings of the Council, and through the official newspaper of the Ottoman Empire (Takvim-i Vekayi) published legal materials for organizing the work of public boards.

The Public Council for a term of Baghdad membership includes representatives of religions and religious communities in the state of Baghdad, there was a member of Jews and other Christians, and the rest of the members representing the Muslim residents of the Sunnis and Shiites. Did not choose the members of the Public Council precisely at a time in which we find who is active in most of the meetings of the Council, we find another member did not have any role if not that his role was negative through non-attendance or absence of several sessions.